المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: سياسة التقشف تجربة (مصر واليونان) وسبل تطبيقها في العراق
اسم الكاتب: د. زهرة خضير عباس العبيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2298
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسة التقشف تجربة (مصر واليونان) وسبل تطبيقها في العراق

د. زهرة خضير عباس العبيدي(*)

مقدمة :

شكل تكرار الأزمات المالية في العالم ظاهرة من القلق والاهتمام وترجع أسباب ذلك لأثارها السلبية التي كانت حادة وخطيرة مهددة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية في الاقتصاد العالمي. أدى هذا الوضع للبحث في كيفية تحسين الأداء ، فزادت الحاجة لوجود سياسات عامة تعتمد على مجموعة إجراءات تتميز بدرجة عالية من المهارات والكفاءات ،وقد أظهرت كل هذه العوامل إن الإدارة الفاعلةوالإصلاح الوقائي من أهم الوسائل في عمليات رسم وتنفيذ برامج ومشروعات التطوير وأيضا تقدير خدمات الحكومة بشكل أكثر فاعلية مقابل تنفيذها لإصلاحات اقتصادية واجراءات تقشف تهدف إلى خفض العجز بالموازنة العامة.

مشكلة البحث:

تمثل مشكلة عجز الموازنات العامة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية المحورية لآثاره المباشرة على أداء النشاط الاقتصادي وقد اخذ عجز الموازنة اهتماما كبيراً على مستوى الدول وكيفية مواجهته والسياسات المقترحة بعد أن أصبح العجز سمة أساسية من سمات اقتصاديات الدول مع اختلاف درجة وطبيعة العجز من دولة لأخرى بحسب طبيعة الهيكل الاقتصادي لكل دولة ودرجة تقدمها والسياسات المالية المتبعة من جانب الحكومات والظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدول، اذ تم التركيز على تحليل تطور عجز الموازنة في عينة البحث ومعرفة أسبابه ومصادر تمويله وآثاره الاقتصادية والسياسات التقشفية المقترحة لكيفية التغلب عليه.

أهداف البحث:

(*)وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة القانونية والإدارية.

- ✓ تسليط الضوء على واقع تطور عجز الموازنة العامة والدين العام في مصر والتوجه الحكومي نحو تطبيق تدابير التقشف.
- ✓ تسليط الضوء على ازمة اليونان والوقوف عند الاسباب الرئيسية التي أدت الى الأزمة وتحليلها وتدابير التقشف التي اتخذتها اليونان من اجل تحسين الاداء الاقتصادي .
- ✓ واقع الازمة المالية في العراق وسبل معالجتها.بالإشارة الى ان النفط سيبقى العامل الأساس في صياغة عملية التنمية، في ظل تطورات الأسعار والانتاج التي تفرضها السوق النفطية وحاجة العراق للموارد لتمويل عمليات التنمية. لذا فان التعامل الواعي مع هذا المورد يستلزم تبني سياسة جديدة تستهدف تنويع الاقتصاد العراقي والتحسب لظروف السوق العالمي للنفط للتعامل مع مستجداته بما يقلل الآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع.

حدودالبحث:

ستقتصر الدراسة المكانية على مصر واليونان ابتداءً من ظهور الازمة المالية نظرا لما تضمنه من محطات تاريخية هامة ومفصلية حول الظاهرة المدروسة مع الاشارة الى الأزمة المالية في العراق .

فرضية البحث :

أن العجز في الموازنة العامة للدولة أضحت سمة عامة من سمات الاقتصاديات المعاصرة، ومن ثم المفترض ألا تتعارض إجراءات وسياسات علاج العجز مع اعتبارات الدفع المستمر لعجلات التنمية، من خلال تصميم تلك الإجراءات والسياسات على أساس ما تخلقه من آثار إيجابية تساعد في دعم الجهد التنموي وزيادة معدلات التنمية إلى جانب القضاء على الآثار السلبية التي يسببها تفاقم العجز في الموازنة العامة الذي من شأنه أن يؤدى إلى خلق بيئة اقتصادية مساعدة للتنمية.

أهمية البحث:

السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها، فالنفقات تخلق آفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية بالإضافة إلى أنّ الموازنة العمومية أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي.

لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني وبهذا المعنى يصبح التوازن متعدد الوجوه وتزداد أنواعه بالاتجاه من الكم إلى النوع وكذلك كلما اندمجت الموازنة ضمن الإطار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وهذا هو الوجه الصحيح لتوازن الموازنة العامة باعتبارها برنامجا ماليا يعمل على تنفيذ خطة الدولة الاقتصادية الاجتماعية لخدمة السياسة العاملة ومصالح الاقتصاد الوطني.

هيكل البحث:

هيكلياً تم تقسيم محتوى البحث على ثلاثة مباحث، استعرض المبحث الأول منه سياسات التقشف المفهوم والاجراءات والضوابط ،اولاً مفهوم التقشف، وثانياً مفهوم سياسة التقشف، وثالثاً إجراءات التقشف، ورابعاً ضوابط سياسات التقشف. اما المبحث الثاني منه سياسة التقشف تجربة مصر واليونان وتناول أولاً التقشف في مصر المبررات والتدابير، وثانياً سياسة التقشف في اليونان، أما المبحث الثالث منه، فقد تناول سبل تطبيق سياسة التقشف في العراق ،أولاً التقشف في اقتصاد العراق بعد عام ٢٠١٤، وثانياً سبل تطبيق سياسةالتقشف في العراق، وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: سياسات التقشف.... المفهوم والاجراءات والضوابط

أولاً :مفهوم التقشف: (Austerity)

التقشف(*) بالمعنى العام: يُقصد به صعوبة العيش وخشونته بسبب عدم كفاية حاجيات الإنسان، وهو في الاصطلاح السياسي برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي، يستهدف

(*) التقشّف اسم له معنى مجازي في الأدب الاقتصادي باللغة العربية ليعني العيش الكفيف، واستخدم باللغة الإنجليزية بمعنى فرض سياسات اقتصادية شحيحة.للمزيد انظر في ذلك ما هو التقشف ،على موقع الانترنيت

https://www.alaraby.co.uk

الحد من الإسراف من زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية وتشجيع الادخار والعمل على مضاعفة الإنتاج علاجاً لأزمة اقتصادية تمر بها البلاد.

والتقشف هو مصطلح يشير في علم الاقتصاد إلى السياسة الحكومية الرامية إلى خفض الانفاق وغالبا ما يكون ذلك من خلال تقليص الخدمات العامة، ففي كثير من الأحيان تلجأ الحكومات إلى الاجراءات التقشفية بهدف خفض العجز في الموازنة، وغالبا ما تترافق خطط التقشف مع زيادة الضرائب.

ويمكن تعريف التقشف هو لجوء الدولة الى اتباع سياسات مالية تهدف الى احداث قدر من التوازن بين الانفاق العام للدولة وايراداتها العامة باستخدام ادوات السياسة المالية ، مثل رفع الضرائب بكافة اشكالها او زيادة الرسوم التي تحصلها الدولة على ما تقدمه من سلع وخدمات عامة ، وهذه تؤثر على مستويات الدخول المتاحة للجمهور او صافي ارباح الشركات وهو ما يؤدي الى خفض الانفاق بشكليه الاستهلاكي والاستثماري او ان تلجأ الدولة الى خفض الانفاق العام بأشكاله المختلفة مثل الانفاق على البنى التحتية او الانفاق على المشروعات العامة والموازنات التي تخصصها الدولة لمدفوعات الدعم او مساعدات الأسر منخفضة الدخول ، او ان تقوم الدولة بخفض اجور العاملين في الخدمة المدنية او غيرها من اشكال الانفاق العام المؤثر وتهدف هذه الاجراءات الى رفع درجة السيولة التي تتمتع بها الحكومة وتقليل درجة اعتمادها على الاقتراض بكافة اشكاله ، وتتم هذه العمليات من الخفض الاختياري للإنفاق بهدف السيطرة على العجز في الموازنة العامة للدولة، وعلى نمو الدين العام ورفع تنافسية الاقتصاد المحلي ورفع مستويات نموه .

ويشير (MARK BLYTH) من جامعة براون ومؤلف كتاب تاريخ فكرة خطيرة (Austerity: The History Of a Dangerous idea) الذي وصف التقشف بالدول التي تعيش خارج امكانياتها ، على هذه الدول ان تتعايش بحدود امكانياتها المالية دون اللجوء الى مزيد من الاقتراض.( )[١]

---

(١) التقشف تاريخ فكرة خطيرة ،تأليف مارك بليت ،ترجمة عبد الرحمن أياس، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٦، (ص٢٥–ص٢٦).

وغالباً ما تلجأ الدول الى سياسات التقشف عندما تواجه بأزمة عنيفة ناتجة عن ارتفاع مستويات الانفاق وزيادة العجز ومن ثم نمو الدين العام للدولة على نحو غير مستدام ، ويحدث ذلك عندما ترتفع معدلات العائد المطلوب على سندات الدولة عن معدلات النمو الحقيقي لاقتصادها القومي ، حيث يترتب على ذلك استمرار دين الدولة العام في الارتفاع الى ما لا نهاية .

لقد مارست العديد من الدول تلك السياسة ومن ابرز تلك الدول هي إسبانيا وفرنسا وبريطانيا والمغرب والجزائر والسودان واليونان. وقد شهدت اليونان كثيرا من موجات الغضب الشعبي العارمة حيال تطبيق تلك السياسة وحرمان الشعب من جزء من الرفاهية المطلوبة ولكن تبقى سياسة التقشف هي الحل الوحيد امام أي دولة تعانى من مشكلة اقتصادية مثل العجز في الموازنة وانخفاض الايرادات مقارنة بالنفقات العامة للدولة إلى ان تقوم تلك الدول بزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة ايراداتها حتى تخرج من تلك الازمة. وتلجأ الدول إلى فرض مثل تلك السياسات عند تعرضها للأزمات المالية التي مصدرها سوء الإدارة المالية عندما تتجاوز الديون الداخلية والخارجية للدولة قدرتها على السداد عند استحقاقها، الأمر الذي يجبرها إلى اللجوء للتقشف في الإنفاق العام، وتقليص أو إلغاء الدعم المالي لعدد من أنشطة الرعاية الاجتماعية والصحية. وقد لا تكون سياسة التقشف قرينة الأزمات الاقتصادية ففي بعض الدول النامية التي ليس لديها موارد مالية كبيرة وتعد من الدول الفقيرة فإنها طالما لجأت إلى خفض أو إلغاء دعم السلع الأساسية، وخفض الإنفاق العام وإلغاء مشاريع تنموية، وتوجيه الإنفاق العام على متطلبات الحفاظ على نظمها السياسية.

ثانياً: مفهوم سياسة التقشف :

تعرف سياسات التقشف بانها تلك السياسات التي تهدف الى الحد من العجز في موازنة دولة ما، أي بين ما تنفقه الحكومة وما تحصله من ايرادات وتشمل تدابير التقشف مزيجاً من اجراءات تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب، وبطبيعة الحال تخضع كل دولة لظروف سياسية واجتماعية مختلفة عن الاخرى والتي يجب ان تأتي في اطارها سياسة التقشف اي ان الاجراءات المتخذة تختلف من دولة لأخرى. وقد بدأت

المناقشات الأولية حول اقتصاديات التقشف في التركيز على دورها في تسهيل تمويل حالات الطوارئ التي تتعرض لها الدول مثل الحروب وحالات الدفاع الوطني ، ومع تطور النظام الرأسمالي أدت الظروف التي أحاطت بالثورة الصناعية الى قيام دولة الرفاهة في كثير من الدول، ويختلف مفهوم التقشف عن مفهوم ترشيد الانفاق العام،إذ يعرف بانه العمل على زيادة فعالية الانفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الحكومة على تمويل ومواجهة التزاماتها الداخلية والخارجية مع القضاء على مصادر التبديد والاسراف الى ادنى حد ممكن، لذا فان ترشيد الانفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى انتاجية عامة بأقل قدر ممكن من الانفاقوبالتالي يمكن القول بان مفهوم ترشيد الانفاق العام اشمل واعم من سياسات التقشف ، لأنه لا يتضمن مجرد اجراءات من شانها تخفيض الانفاق العام ، ولكنه يعني التحول نحو سياسات اكثر فاعلية في ادارة المال العام ، وذلك من خلال اتباع طرق اكثر فعالية في ادارة الموازنة العامة ، سواء كان ذلك على مستوى اعدادها او تنفيذها او الرقابة عليها.[٢]

ثانيا: إجراءات التقشف:

يختلف مدى وضوح حزمة الاجراءات المتبعة في اطار سياسة التقشف من دولة لأخرى، فمثلاً في بعض الدول مثل اليونان اتخذت تدابير تقشفية واضحة مثل زيادة الضرائب وتخفيض الإعانات وخفض رواتب القطاع العام، وشملت ايضاً تخفيضات في الضرائب لفئات معينة للتخفيف من اثر التدابير الاخرى.

في بعض الدول الاخرى وعلى سبيل المثال شهدت بريطانيا تغييرا في سياسات الحكومة منتصف عام ٢٠١٠ وأدخلت تدابير مثل إعادة هيكلة نظام الرعاية الاجتماعية واجراء بعض التخفيضات عليه ، وعلى الرغم من ان تلك السياسات جاءت بانها تدابير تقشفية ، الا انه لا يمكن الاعتداد بها كذلك لانها اتت في اطار نهج اصلاحي للحكومة ، ومن ثم لا بد من التمييز بين التغييرات التي تدخل في اطار جدول

٢) ابراهيم الغبطاني ، سياسات التقشف في مصر : مبررات التطبيق وضوابط النجاح ، مركز المصري للدراسات والمعلومات ٢٠١٢ ، (ص٣– ص٤) على موقع الانترنيت http://www.academia.edu

الاعمال الحكومي وتلك التي تدخل لأسباب تقشفية ، فمثلاً لا يمكن اعتبار ازالة تدابير التحفيز المالي من قبل بعض الحكومات بانها تقع ضمن حزمة التقشف، اذ انها تقدم في الاصل على انها اصلاحات مؤقتة ، اي علينا ان نميز بين امرين هدف التغيير والمدى الزمني له.

وهناك اعتبار اخر، هو مدى استمرارية السياسات التقشفية من عدمها، ففي بعض الاحيان يتم الاعلان عن البدء في تطبيق تدابير التقشف في غضون عام واحد، وفي حالات اخرى، ففيبريطانيا التدابير التي اعلن عنها في عام ٢٠١٠ ، لم يتم تنفيذها بالكامل حتى الان، وهناك مبررات اقتصادية قوية لمرحلة تدابير التقشف منها الحد من مخاطر الانكماش، او الخوف من التبعات السياسية المحتملة، او التأثير على اسواق المال ايجابيا، ومن الممكن ان تتعرض تلك السياسات متوسطة الاجل للتعديل او التجميد ، ومن ثم لا يمكن حساب ذلك كتدابير تقشفية، ويمكن القول ان تدابير التقشف تتضمن اجراءات عدة تأخذ شكل مزيج من زيادة الضرائب وخفض النفقات العامة، حيث ترتفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، بينما على جانب الانفاق العام يتم تخفيض المعاشات العامة لموظفي الدولة، وتقليص الخدمات العامة التي لها تأثير غير مباشر على رفاهية الاسر وتخفيضات في بعض صور الانفاق العام مثل الانفاق الدفاعي، وتخفيضات في اعداد ومستويات اجور العمالة في القطاع العام.[٣]

ثالثاً: ضوابط سياسات التقشف :

غالباً ما تؤشر الحكومات الى هذا المنحى من خلال موازنتها العامة التي توصف بالتقشفية، حيث يتم اللجوء الى خفض الانفاق بهدف السيطرة على العجز في الموازنة ، كذلك يستخدم التقشف في عمليات السيطرة على نمو الدين العام ورفع مستويات النمو الاقتصادي، وهذا ما يحصل عادة على اكثر من مستوى:[٤]

- التخفيف من الخدمات الاجتماعية والصحية العامة التي تقدمها السلطات الرسمية وتكبدها مبالغ كبيرة.

---

٣) ابراهيم الغبطاني ، مصدر سابق ، (ص ٤– ص٥) على موقع الانترنيت http://www.academia.edu

٤) ما هو التقشف ،مصدر سابق ، على موقع الانترنيت https://www.alaraby.co.uk

- التخفيف من نفقات الوزارات لا سيما تلك التي توصف بالكماليات التي يمكن الاستغناء عنها.
- اقفال التوظيف في القطاع العام او تقليصه الى حدوده الدنيا ، تخفيفاً من الاعباء المالية التي تتكبدها الخزينة العامة، وفي مثل هذه الحالات تتجنب الحكومة المعنية تصحيح الاجور في القطاع العام كي لا تزيد من نفقاتها على هذا الحد.
- التخفيف من مشاريع البنية التحتية غير الضرورية وغير الملحة للبلاد .

وتدخل سياسات التقشف في صلب اهتمام صندوق النقد الدولي ، وتقوم فلسفة الصندوق على ان خطط التقشف والضبط المالي ينبغي ان تركز على الاصلاحات الهيكلية المتواصلة بدلاً من التدابير المؤقتة او قصيرة الاجل حتى توتي ثمارها، وفي دول اخرى ، رغم مسعاها لإجراءات تقشفية خلال القرن العشرين ، نجد ان نسب الدين العام ارتفعت نتيجة قيام السلطات بالجمع بين تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية ، مما اقضى الى نمو سالب الامر الذي أدى في النهاية الى تفاقم مشكلة الدين العام . وفي اليابان خلال حقبة التسعينات ، رأى الصندوق انه كان ينبغي على الحكومة اجراء اصلاحات هيكلية في القطاع المصرفي وتهيئة بيئة نقدية داعمة قبل ان تبدأ في تطبيق سياسات التقشف والضبط المالي وتأثيراتها السلبية التي شابت العملية .

وتؤكد دراسات صندوق النقد الدولي ان عملية اصلاح الخلل المالي اي عجز الموازنة وتخفيض الديون تستغرق وقتاً طويلاً ففي بعض الحالات لم يتراجع الدين العام في بعض الدول الا بنسبة هامشية في المتوسط بعد مرور ١٥ عاماً من تجاوزه نسبة ١٠٠% من الناتج المحلي الاجمالي، واحد اسباب ذلك هو صعوبة تخفيض العجز الاولي بسرعة، ولذلك ينبغي مراعاة الواقععند تحديد ما يمكن تحقيقه من خفض عجز الموازنة والديون.

وقد وضع صندوق النقد الدولي في اطار ذلك خارطة طريق للنجاح لتطبيق سياسات التقشف وتسوية اعباء الديون المفرطة الحالية تتلخص في:( ) ٥

(٥) ما هو التقشف ، مصدر سابق ، على موقع الانترنيت https://www.alaraby.co.uk

- دعم النمو ليمثل اهم الاوليات لمواكبة الاثار الانكماشية المترتبة على التقشف المالي.
- يجب ان تركز السياسات على حل المشكلات الهيكلية الاساسية داخل الاقتصاد كما يجب ان تكون السياسة النقدية داعمة بقدر الامكان.
- نظراً للوقت الذي يستغرقه تخفيض الديون ، ينبغي التركيز في عملية الضبط المالي على التغييرات الهيكلية الدائمة ويمكن ان تساعد في هذا الخصوص قواعد المالية العامة والتي تعزز الشفافية والمساءلة في عملية الميزانية.

المبحث الثاني

سياسة التقشف تجربة مصر واليونان

اولاً : التقشف في مصر.... المبررات والتدابير.

١- مفهوم عجز الموازنة العامة :

يعرف عجز الموازنة العامة او العجز المالي بانه زيادة النفقات الحكومية عن الايرادات الحكومية التي يتم استحصالهامن قبل السلطات المالية.( ) ويستخدم قياس الميزان المالي لتحديد طبيعة السياسة المالية وتقدير مدى استمراريتها إذ أن عجز الموازنة العامة يعبر عن توسع الموقف المالي للحكومة بينما فائض الموازنة يستخدم مؤشراً لانكماش الموقف المالي لها ان الميزان المالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فيستخدم مؤشرا للتغيير الحاصل في اثر القطاع الحكومي على الاقتصاد.( )

٦

٧

) هم امراضي الشماع وعمرو هشام العمري، اثر التغير للهيكل الاقتصادي في الهيكل الضريبي) في دول (مختارة)،مجلة العلوم الاقتصاديةوالادارية،المجلدالسادس،العددالخاصبمناسبةنهايةالالفيةالثانية،جامعةبغداد،١٩٩٩، ص(٣٤-٣٣). انظر في ذلك :

- فيتوتانزي،" خبرة العجز المالي في البلدان الصناعية"،مجلة التمويل والتنمية، المجلد (٢٢) ،العدد (٤) ديسمبر ١٩٨٥، ص١٥

- David Hyman, "Public Finance: a Contemporary Application of Theory and Practice", The Dryden press, 1996, p:404

(٧) Nina Legeida, "Measurement of the Fiscal Deficit in a Transition Economy, case of Ukraine 1995-1999 ,Thesis of Masters degree in Economics, Kyiv-Mohyla Academy, 2000, p.5,,http://www.eerc.kiev.ua/research/mathesis/2000/pdf

ويمكن قياس المفهوم التقليدي للميزان المالي وفقاً للأساس النقدي (cash basis) أو الاساس التراكمي (Accrual Basis) اي على اساس ما هو مستحق ولكنه لم يسوَّ بعد.

وفي الحالة الاولى، فانه يساوي الفرق بين اجمالي التدفقات النقدية للإنفاق الحكومي والايرادات المالية الحكومية، اما الحالة الثانية، فان الميزان المالي يعكس الدخل المتراكم والتدفقات الانفاقية بغض النظر عما اذا كانت تتضمن مدفوعات نقدية او لا، وان هذه المستحقات المتراكمة على النفقات او الايرادات ستنعكس بارتفاع الموازين المالية للحكومة عندما تقاس وفقاً للأساس التراكمي بالمقارنة مع قياسها وفقاً للأساس النقدي[٨].

منذ مطلع السبعينات كانت البلدان العربية غير النفطية تعاني من العجز المالي الشامل وكان نتيجة لازدياد معدلات الانفاق العام نظراً لتوسع حجم القطاع العام وتزايد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي خلال تلك المدة، كما تزايدت تكاليف التنمية الاقتصادية وبناء الكثير من المشاريع الصناعية الكبيرة التي اتصفت بعدم قدرتها على الوصول الى مستويات مقبولة من الكفاءة الاقتصادية بل ومعاناتها من تدني معدلات الانتاجية ومن الخسائر المالية التي خلفت عبئاً على حكومات البلدان العربية بصورة عامة.

فضلاً عن ذلك فقد اهتمت الكثير من البلدان العربية بالتوجهات الاجتماعية في مسيرتها التنموية التي انعكست بارتفاع النفقات الاجتماعية مثل الانفاق على الضمان الاجتماعي والرفاه، الدعم، والمدفوعات التحويلية ومقابل ذلك اتسمت الايرادات العامة لدى هذه البلدان بتباطؤ معدلات نموها خلال عقد السبعينات على الرغم من حصول البعض منها على مساعدات خارجية الا انها كانت محددة، ولانخفاض مستوى الايرادات الرأسمالية بالمقارنة مع الانفاق الاستثماري الحكومي الذي تصاعدت معدلات نموه خلال عقد السبعينات وبشكل بارز وفضلاً عن ذلك عدم كفاءة الاجهزة الضريبية واتساع ظاهرة التهرب الضريبي.

٢- واقع عجز الموازنة العامة والدين العام في مصر:

(٨) Davina Jacobs and NiekSchoeman, " Alternative Definitions of the Budget Deficit and its Impact on the Sustainability of fiscal Policy in South Africa", University of Pretoria, (wp)/2000/6. http://www.essa.org.za/download/papers/006.pdf.

شهد العقد الاول من الالفية الجديدة زيادة مطردة في معدلات عجز الموازنة في مصر، إذ قفز العجز الكلي للموازنة العامة من (٢٢،١) مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى (١٧٠،٨) مليار جنيه في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ اي انها ارتفعت بمقدار (٦٧٢،٨%)[٩]، ولم تستطع الايرادات ان تخفض من الانفاق العام المتزايد الناتج عن ارتفاع مخصصات القطاعات المختلفة سواء التعليم او الصحة....الخ وهو ما انعكس في النهاية على تزايد الاعتمادية على الاقتراض لسد هذا العجز من خلال زيادة معدلات الاقتراض الداخلي والخارجي ولذلك نجد ان اجمالي الدين العام المحلي قد تضخم بشكل لافت خلال السنوات الخمس الاخيرة فبلغ (١،٠٥٢) تريليون جنيه خلال الربع الاول من العام ٢٠١٢، بنسبة تبلغ (٦٨،١ %) من الناتج المحلي الاجمالي في حين انه لم يتعد(٤٩٣،٨٧٩) مليار جنيه في النصف الاول من العام ٢٠٠٧، ويرجع هذاالتضخم في الدين العام المحلي الى انتهاج سياسات تتوسع في اللجوء الى القروض المحلية واصدار اذونات الخزانة العامة في محاولة لسد عجز[١٠] الموازنة.

اما الدين العام الخارجي في مصر فقد بلغ في عام ٢٠١٢ ما قيمته (٣٣،٤٢٢) مليار دولار بنسبة (١٣%) من الناتج المحلي الاجمالي، بينما كانت قيمته عام ٢٠٠٧ تبلغ نحو (٢٩،٨٩٨) مليار دولار. وقد اعتمدت السياسة المالية لمصر منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي على سياسة الاقتراض الخارجي من الدول الاجنبية والمنظمات الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[١١].

٣- التدابير التقشفية المحتملة في مصر:

ان تدابير التقشف تعد مزيجاً من اجراءات تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائبوالتي يجب ان تأتي في اطارها سياسة التقشف المراد تطبيقها او انتهاج تدابيرها ولذلك نجد

٩) هبة محمود الباز ، قياس كفاءة الانفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٤ ، (ص٧–ص٨).

١٠) داليا عزيز غير بال / اثر تطور حجم الدين المحلي الحكومي على الموازنة العامة للدولة وسبل تقليل اعبائه / الادارة المركزية للبحوث والتنمية الادارية ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص٢.

١١) ابراهيم الغبطاني ، مصدر سابق ، (ص ٦– ص٨) على موقع الانترنيت http://www.academia.edu

أن المقترحات الحكومية في مصر بشأن التقشف تدور حول زيادة الحصيلة الضريبية من خلال إجراءات تعديلات على ضرائب الدخل والمبيعات والدمغة والعقارات بالإضافة الى إعادة هيكلة منظومة الدعم سواء المواد البترولية أو دعم البوتاجاز، كما ان هناك اقتراحات بإعادة النظر في تعريفة اسعار خدمات المرافق (الكهرباء، والمياه، والغاز الطبيعي) وقد تم اقرار بعض من تلك التدابير ولكن مع ملاحظة ان تلك الاجراءات التي تهدف الى خفض الانفاق العام قد تكون على اجندة مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة (٤،٨) مليار دولار.

ان ما يؤكد هذه الاحتمالية ان صندوق النقد الدولي قد اشار ان اصلاحات المالية العامة المصرية حجر الزاوية للبرنامج الاصلاحي الذي وضعته الحكومة المصرية ، والذي يهدف الى خفض الهدر في الانفاق من خلال اصلاح دعم الطاقة واستهداف الدعم للفئات المستضعفة، مع رفع الايرادات المحلية من خلال اصلاح النظام الضريبي، عن طريق رفع ضريبة الدخل ، وتوسع قاعدة الضرائب العامة على المبيعات بحيث تصبح ضريبة شاملة للقيمة المضافة علماً بان تلك الايرادات المتوقع تحقيقها سيعاد استخدامها في تعزيز الانفاق الاجتماعي والاستثمار في البنية التحتية ، مما يعمل على خفض العجز الكلي من (١١%) عام ٢٠١٢/٢٠١١ الى (٨،٥%) العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣، بينما سيتقلص العجز النقدي من (٤%) العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ الى (٠،٦%) العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣على ان ينخفض الدين العام خلال ٢٠١٦-٢٠١٧ الى ما يتراوح بين (٦٥%) الى (٧٠%) من الناتج المحلي الاجمالي.

يتضح ان ثمة ثلاث محاور رئيسة لتطبيق تدابير التقشف في الحالة المصرية، تشمل تعظيم حصيلة الضرائب، واعادة النظر في دعم الوقود وتحرير اسعار خدمات المرافق ويتم توضيحها بما يأتي:

أ- الحصيلة الضريبية:

١- ضريبة الدخل: تم اصدار القرار رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ لتعديل قانون ضريبة الدخل في القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بهدف زيادة الحصيلة الضريبية، وتقوم اهم تعديلاته على

خضوع الارباح الرأسمالية الناتجة في حالة تغيير الشكل القانوني لشخص اعتباري او اكثر والناتجة عن اعادة التقييم بما في ذلك حالات الاندماج والتقسيم بجميع صورها ، الى جانب فرض ضريبة مقطوعة بسعر ١٠% على الارباح التي يحققها الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين من طرح للأوراق المالية لأول مرة في السوق الثانوية، وعلى صفقات الاستحواذ متى جاوزت (٣٣%) من رأسمال الشركة او حقوق التصويت فيها مع الابقاء على الاعفاء الضريبي المقرر للمتعاملين في سوق الاوراق المالية على ناتج تعاملهم في الاوراق المالية المقيدة بالبورصة، ويتضمن القرار اجراء تعديلات من شأنها تعجيل توريد الضريبة المحجوزة لحساب الضرائب من الجهات المخاطبة دون تغيير في الاعباء. ونص المشروع على ازالة التشوهات الضريبية وتحقيق العدالة بإعادة توزيع شرائح الضريبة التصاعدية على الاشخاص الطبيعيين بما يحقق الفلسفة الضريبية، وبما يتماشى مع مستويات الدخول وبمراعاة عدم زيادة الحد الاقصى للضريبة عن (٢٥%) للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين من الاشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة، على ان يتم اعفاء من يقل دخله عن ٥ الاف جنيه، وفرض ضريبة تقدر بـ(١٠%) للأشخاص الذين يزيد دخلهم عن (٥) الاف وحتى (٣٠) الف جنيه، اما الشريحة الثانية فسيتم فرض ضريبة تصل الى (١٥%) على من يتراوح دخلهم من (٣٠) الف جنيه وحتى (٤٥) الف جنيه وحتى مليون جنيه، والشريحة الرابعة يتم من خلالها فرض ضريبة (٢٥%) على من يتراوح دخله اكثر من مليون جنيه[١].

٢- ضريبة المبيعات:

اقر القانون رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١٢ الخاص بتعديل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن تعديل بعض احكام قانون الضريبة العامة على المبيعات، وجاءت السكائر على راس اولويات السلع التي تمت زيادة ضريبة المبيعات عليها بنسبة (٥٠%) من سعر البيع للمستهلك، بالإضافة الى (٢٥٠) قرشاً على العبوة بالنسبة للسكائر المستوردة

(١) ابراهيم الغبطاني، مصدر سابق ، (ص ٨– ص١٢) على موقع الانترنيت
http://www.academia.edu

وسيتم احتساب نفس نسبة الضريبة على السكائر المحلية مع اضافة (٢٠٠) قرش فقط للعبوة.

كما فرض القانون ضريبة جديدة على البيرة الكحولية قدرها (٢٠٠%) ، بحد ادنى (٤٠٠) جنيه على " الهيكتولتر " للأنواع محلية الصنع او المستوردة، وضريبة بنسبة (١٥٠%) على المشروبات الكحولية الاخرى بحد ادنى (١٥) جنيها على اللتر ، سواء المحلية او المستوردة، وبالنسبة للمعسل والنشوق والمدغمة والدخان ثم فرض ضريبة بنسبة (١٥٠%) للمحلي والمستورد، كما فرض القانون بتعديلاته الجديدة ضريبة بنسبة (٢٥%) على المياه الغازية المحلية او المستوردة.

٣- ضريبة الدمغة :

تم اصدار قراراً بقانون رقم ١٠٤ سنة ٢٠١٢ لتعديل بعض احكام قانون ضريبة الدمغة رقم ١١ سنة ١٩٨١ ، وفرض ضريبة نسبية على ارصدة التسهيلات الائتمانية والقروض والسلف، واي صورة من صور التمويل التي تقدمها البنوك ، وذلك بواقع (٠،٠٠٤) في الالف سنوياً ، كما شملت التعديلات ايضاً ان تكون الضريبة على الاعلانات بواقع (١٠%) للإعلان حتى مليون جنيه، و(١٥%) للإعلان من مليون وحتى (٢٥) مليون جنيه، و(٢٥%) للإعلانات التي تزيد على (٢٥) مليون جنيه.

واشتمل القرار ايضاً فرض ضريبة نوعية مقدارها (٩٠) قرشاً على كل تصريح يصدر من اي سلطة ادارية، و(٣) جنيهات على كل رخصة تصدر من اي سلطة ادارية، عدا رخص تختلف ضريبتها حسب نوعها، ومنها رخص من استغلال محاجر الملاهي والسينما، واستغلال مصانع طوب، وهذه الانواع من الرخص مقدارها (١٠٠٠) جنيه سنوياً.

كما نص ذات القرار على فرض ضريبة نوعية بواقع (٣) جنيهات سنوياً على توريد كل من المياه والكهرباء ، و(٣) قروش على كل كيلو وات من الكهرباء المستعملة للإضاءة في اي مكان ، و(٦) مليم على كل متر مكعب من استهلاك الغاز المستخدم في غير الاغراض الصناعية و(٢٥) قرشاً على كل متر مكعب زيادة ، و(٩) قروش على كل

كيلو جرام من استهلاك البوتاجاز ، و(٣) جنيهات للطن من استهلاك الغاز ، والبوتاجاز في الاغراض الصناعية [١٣].

٤- الضريبة العقارية :

نص القانون ١٠٣ لسنة ٢٠١٢ لتعديل احكام قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ على انه تستحق الضريبة المربوطة وفقاً لأحكام القرار بقانون اعتباراً من الاول من عام ٢٠١٣ ، على ان يستمر العمل بالتقدير العام الاخير للقيمة الايجارية للعقارات المبنية المتخذ اساساً لحساب الضريبة (١٩٩١-٢٠٠٠) حتى عام ٢٠١٣، على ان يكون المكلف بإداء الضريبة هو الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي له الحق في ملكية العقار او الانتفاع به او استغلاله ولو كان سند حقه غير مشهر، ويكون الممثل القانوني للشخص الاعتباري او الشخص الطبيعي غير كامل الاهلية مكلفاً بأداء الضريبة نيابة عن من يمثله.

وتحدد سعر الضريبة بنحو (١٠%) من القيمة الايجارية السنوية للعقارات الخاضعة للضريبة ، وذلك بعد استبعاد (٣٠%) من هذه القيمة بالنسبة للاماكن المستعملة في اغراض السكن ، و(٣٢%) بالنسبة للمستعملة في غير اغراض السكن وذلك مقابل جميع المصروفات التي يتكبدها المكلف بإداء الضريبة بما في ذلك مصاريف الصيانة.

وفي وقت لاحق لصدور القرارات الاربعة ، نتيجة لردود الفعل المناوئة للقرارات والمتخوفة من تبعات القرار والتي رجحت ارتفاع معدلات التضخم ، الى جانب تجاهل الحوار المجتمعي قبل اصدار القرارات ، قرر رئيس الجمهورية وقف سريان قرارات التعديلات على قانون ضرائب الدخل والمبيعات والدمغة والعقارات والضرائب النوعية، لحين اجراء نقاش مجتمعي حولها على ان يتولاه الخبراء المتخصصون حتى يتضح مدى تمتعه بقبول الراي العام.[١٤]

ب- هيكلة دعم الوقود :

تم الغاء دعم بنزين (٩٥) ورفع اسعاره ليبلغ سعر اللتر (٥٨٥) قرشاً وتوزيعه من خلال الكوبونات وذلك خلال عام ٢٠١٣ ، ومن المتوقع ان يحقق هذا القرار وفراً قدره (٥٥) مليون جنيه . ويذكر ان دعم المواد البترولية بلغ حوالي (١٩،٥%) من اجمالي

---

(١٣) ابراهيم الغبطاني، مصدر سابق ، (ص ١٣) على موقع الانترنيت http://www.academia.edu

(١٤) ابراهيم الغبطاني ، مصدر سابق ،(ص١٤) على موقع الانترنيت http://www.academia.edu

المصروفات الحكومية في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ ، وهو ما يمثل نسبة ضئيلة من اجمالي دعم المواد البترولية وعلى جانب اخر تمثلفي دعم البوتاجاز ، الجانب الاكبر من دعم المواد البترولية في الموازنة العامة للدولة .

ج- تحرير اسعار خدمات الوقود :

لقد توالت المقترحات المقدمة من جانب الجهات التنفيذية قطاعات الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي والتي طالبت بإعادة النظر في تعريفة شرائح استهلاك الكهرباء او الميته او الغاز سواء للاستخدام المنزلي او التجاري واقرت وزارة البترول تعديلاً جديدا يقضي بإعادة هيكلة شرائح استهلاك الغاز الطبيعي للمنازل لتصبح شريحتين بدلا من ثلاث شرائح مع رفع سعره في الشريحة الثانية بواقع (٢٠) قرشاً للمتر المكعب عن السعر القديم، وحيث شمل التعديل على تثبيت سعر الشريحة الاولى لتضل (١٠) قروش لاستهلاك اقل من (٣٠) متر مكعب شهرياً. فيما يرتفع السعر الى (٥٠) قرش للشريحة الثانية لاستهلاك اكثر من (٣٠) متر مكعب.[٥]

وعلى صعيد قطاع الكهرباء وجود مقترحات لدى الحكومة لتغطية الفرق بين سعر انتاج وبيع الكهرباء للمستهلكين ، وبالفعل اعلنت الوزارة في عام ٢٠١٢ عن اقرار زيادة مقدارها (١٥%) على الاستهلاك المنزلي من الكهرباء، وتم تطبيق (٧%) منها على ان يتم زيادة الـ(٨%) الاخرى لاحقاً، كما شملت الزيادة الاغراض الصناعية بواقع قرش واحد لكل كيلو واط/ساعة وقرشين لكل كيلو واط/ساعة للأنشطة التجارية.

اما على جانب المياه فقد تم الاعلان عن اقتراحات حول اعادة جدولة تسعير تعريفة مياه الشرب بالنسبة لـ(٤٠%) من اجمالي عدد المشتركين، والتي تبلغ (١١،٤) مليون مستهلك، وهم الفئات الاكثر استهلاكاً للمياه، حيث يبلغ استهلاكهم اكثر من (٢،٥) متراً مكعباً شهرياً ويتمثلون في الشركات والفنادق والقرى والمجتمعات السياحية والمصانع وفئة محدودة من المواطنين الذين يمتلكون فيلات بها حمامات سياحية والمدن الجديدة، ولا تزال ملامح الأزمة الاقتصاديّة تلوح في الأفق، على الرغم

---

(١)الإجراءات التقشّفية ورفع أسعار المحروقات ليست كافية لإصلاح الاقتصاد المصريّ على موقع الانترنيت :
monitor.com/pulse/ar/originals/2014/08/austerity-measures-will-not-save-egypt-economy.
http://www.al-html#ixzz46objZYIC

من اتّخاذ الحكومة المصريّة قرارات تقشّفية صارمة، بدأتها برفع أسعار الوقود في صورة مفاجئة، ممّا انعكس على أسعار الغذاء والمواصلات العامّة.

وكانت الحكومة المصريّة قد أعلنت عن اجراءات تقشّفية ضمن مشروع الموازنة العامّة للدولة، تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة إلى (١٠%) ، وهو ما يعادل ٥٠ مليار جنيه، (٦،٩ Billion USD) من خلال رفع الدعم الجزئيّ عن الوقود والطاقة والكهرباء، وإصلاح الهيكل الضريبيّ واقرار ضرائب تصاعديّة، وتوسيع القاعدة الضريبيّة.

جاءت هذه الإجراءات الإصلاحيّة التقشّفية، بعدما أكّدت مؤشّرات وزارة الماليّة المصريّة تدهور المشهد الاقتصاديّ، حيث ارتفعت نسبة التضخّم لتصل إلى (١٠%) وتراجعت معدّلات النموّ بنسبة (٢%)، وارتفعت معدّلات البطالة إلى (٢٥%) بين الشباب، في الوقت الذي تتحمّل الخزانة العامّة للدولة أعباء ثقيلة تتمثّل في الأجور والدعم.

وتقول الإحصاءات الحكوميّة أنّه "كان من المتوقّع أن يبلغ العجز الكليّ من دون تحقيق الإصلاحات الى(٢٤٣) مليار جنيه أي نحو (١٢%) من الناتج المحليّ، وبذلك، يصل حجم الدين الحكوميّ العامّ إلى (١،٩) تريليون جنيه، أي نحو (٩٣،٦%) من الناتج المحلي.

تم بناء الموازنة العامّة للدولة، لتكون برنامج إصلاح اقتصادي هيكلي يعطي استدامة للوضع الماليّ في مصر، ويعيد بناء الثقة في الاقتصاد المصريّ وجذب الاستثمارات مرّة أخرى.كانت الحكومة تعلم أن تقليل الدعم الذي كان يذهب في معظمه إلى الطبقات الأعلى دخلاً، سيكون له أيضاً تأثير سلبي على الفئات الأقلّ دخلاً. لكنّ هذه الإصلاحات سيتأثر بها في الأساس من يستهلك الطاقة بنسب أعلى.

ان قرارات الإصلاح الاقتصاديّ كانت مرتبطة بإجراءات لحماية الفقراء من خلال مشاريع للعدالة الاجتماعية.وعلى الرغم من ارتفاع أصوات الطبقات الأقل دخلاً، اعتراضاً على قرارات الحكومة التي تسببت في الغلاء والانفلات في مستوى الأسعار، من دون أن يشعر الفقير بالخدمات الحكوميّة المخصّصة لحمايته، فان مشاريع العدالة الاجتماعيّة تحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يشعر بها المواطن الأقل دخلاً. لكن هذه الإجراءات الإصلاحية ستصب في صالحه في النهاية.

ان ما ستقوم به الحكومة بعد تحقيق أموال وفيرة من قرارات رفع الدعم هي الأموال التي ستتحقق للخزانة العامة للدولة سيتم توجيه جزء منها من أجل تخفيض العجز في الموازنة لإعادة الثقة في الاقتصاد المصري والجزء الآخر سيعاد ضخّه في الموارد البشرية مثل الإنفاق على الصحّة والتعليم.ان زيادة الإنفاق على التعليم والصحّة كان يتطلب تدبير التمويل الكافي، على ألاّ يكون تمويلاً تضخميا أو بالدين، حتى لا تتحمل أعباءه الأجيال القادمة.

اما عن مشاريع وضعتها الحكومة لحماية الفقراء فقدتم دعم الفقراء من خلال برامج عدة، بدءاً بتوفير السلع التموينيّة المدعمة بأسعار منخفضة وصولاً إلى زيادة مظلة معاش الضمان الاجتماعي.غير انه لا توجد آثار ايجابية في التقشف، وقد تظهر بعض المزايا في الوضع المالي للخزانة العامة وعلاج عجز الموازنة ورفع التصنيف الائتماني ولكن هذه الاجراءات في النهاية ستؤدي إلى أثر تضخمي قد تظهر آثاره بعد العام الأول.غير ان الآثار الانكماشية ستعمق من الركود الذي لا يزال يعاني منه الاقتصاد المصري خاصة مع زيادة الأسعار.[١]

٢-سياسة العدالة الاجتماعية وبرامج التقشف:

ولعل استعراضنا للتدابير التقشفية المزمع تطبيقها من قبل الحكومات المصرية كوسيلة لعلاج اختلالات عجز الموازنة المزمن الذي تعاني منه الدولة انما يتعلق بمدى تأثير تلك التدابير وهذه السياسات على قضية العدالة الاجتماعية الغائبة في مصر.

يمكن القول ان سياسات العدالة الاجتماعية في مصرتعاني من خضوعها بشكل رئيس لرغبات السياسيين وينعكس ذلك على ترجيح المكاسب السياسية على حساب البعد الاقتصادي وهناك ايضاغياب للرقابة على كيفية تخصيص النفقات الاجتماعية مع غياب برامج التقويم والمراجعة لقياس فاعلية الانفاق بشكل عام .

كما لا ترتبط برامج النفقات الاجتماعية عادة بتصور واضح عن كيفية تأهيل المستفيدين منها لتحسين قدراتهم الذاتية وربط القادرين على العمل بسوقه حتى تعمل هذه البرامج كجسر واداة تمكين بدلا من تعميق الاعتماديةومن ثم التبعية فيما تقرره

---

(١) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي ، ٢٠٠٨، ص٣٢٨.

من منح واعانات ، كما تعاني المؤسسات التي تشرف على تنفيذ برامج الانفاق الاجتماعي مثل وزارة التموين ضعفا مؤسسيا ونقصا في الموارد المالية المخصصة للإدارات والتي يمكن ان تحسن من قدراتها وتمكنها من تحسين ادائها ازاء هذه المعضلة .

وعلى الرغم من شبه الاجماع السائد بين الاقتصاديين وصناع السياساتحول ضرورة اعادة النظر بسياسات الانفاق الاجتماعي غير الفاعلي تجد الحكومات نفسها ولأسباب سياسية غير قادرة على اتخاذ القرارات الصائبة يتمثل بانعدام الثقة بين المواطنين والحكومات بما تطرحه الحكومات كبدائل للدعم العشوائي الذي قد يصل في غالبه لمن لا يستحق.وفي ظل عوامل الضعف السابقة لمنظومة العدالة الاجتماعية يجب ان تضع الحكومة العاملة في مجال العدالة الاجتماعية، ليس هذا فحسب، بل يجب ان يتعدى ذلك الى ذروة اعادة رسم برامج العدالة الاجتماعية مرة اخرى ،علما بان تلك التدابير التقشفية في حالة تطبيقها في الاجل القصير سيكون لها تبعات سياسية غير محمودة تتعلق بعدم الاستقرار السياسي في مصر الامر الذي من شأنه ان يعرقل من فاعلية اي جهود اصلاحية في هذا الصدد.( )[٧].

ثانياً : سياسة التقشف في اليونان .

- اقتصاد اليونان: هو الاقتصاد السابع والعشرين من حيث القيمة الاسمية للناتج المحلي الاجمالي وهو الثالث والثلاثين من حيث تعادل القوة الشرائية حسب البيانات من صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٨. فاليونان وهي واحدة من١٦دولة في الاتحاد الأوروبي تتعامل باليورو، يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعامات أساسية هي قطاع الخدمات ويساهم بحوالي (٧٥،٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب (٦٨%) من قوة العمل، وقطاع الصناعة ويساهم بحوالي (٢٠،٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى انه يستوعب حوالي (٢٠%) من قوة العمل وقطاع الزراعة ويساهم بحوالي (٣،٧%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إضافة

١٧() ابراهيم الغبطاني ، مصدر سابق ، (ص ١٥– ص١٦) على موقع الانترنيت
http://www.academia.edu

إلى أنه يستوعب (١٢%) من قوة العمل هذا وتبلغ نسبة البطالة حوالي (٩%) وهي نسبة تمثل مؤشرا مرتفعا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى، ويواجه اليورو أسوأ أزمة في تاريخه الذي يمتد لـ١٤ عاماً.

تتبع اليونان سياسة اقتصادية شبه رأسمالية مع وجود قطاع عام كبير ومساهمته بحوالي نصف الناتج القومي الاجمالي للجمهورية ، يشكل قطاع السياحة دوراً اساسياً في الاقتصاد اليوناني كما تعد اليونان بلداً رائداً في النقل البحري العالمي . كان البنك اليوناني المركزي هو الجهة الوحيدة المخولة بإصدار الدراخما (العملة اليونانية السابقة) وتحديد سعر صرفها الان اصبح المصرف احد هيئات البنك المركزي الاوربي( ).

- كيف تدهور الاقتصاد اليوناني:

انهيار اقتصاد اليونان يعني انهيار جزء من حلم الاتحاد الأوروبي وعدم صموده في وجه الفوارق الاقتصادية بين الدول الأعضاء. الاقتصاد اليوناني الهش أصلا استعان بتمويل ألمانيا وفرنسا لبنوكه الخاصة منذ دخوله لمنطقة اليورو من أجل سد العجز، لكن الأوضاع تدهورت بشكل غير مسبوق خلال الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٨، لتطلب اليونان بعد سنتين مساعدة الاتحاد الدولي وصندوق النقد الدولي.

كانت اليونان أول بلد يطلب دعم الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة في وقت كان فيه هذا الأخير غير مستعد لتدبير ذلك.صندوق النقد الدولي لم يسبق له أن تعامل أيضا مع مشكلة من هذا النوع، لأن اقتصاد اليونان مرتبط بعملة موحدة فلا يمكن اخضاعه لبرامج التقويم الهيكلي التي يدبرها الصندوق.

ولذلك فقد فشل صندوق النقد الدولي باعتراف رئيسه السابق (دومينيك ستراوس) لإعادة تأهيل الاقتصاد اليوناني كان في التخطيط الجيد لأن الصندوق ركز على سد العجز في الميزانيةعوض الضغط على الحكومة اليونانية من أجل القيام بإصلاحات عميقة، وأن سياسات التقشف التي أوصى بها صندوق النقد الدولي والتزمت بها

١٨()عاطف لافي مرزوك ، ازمة اليورو٢٠١١، تحليل للسيناريو العالمي واثاره المتوقعة على بلدان الخليج ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ،(ص٣) على موقع الانترنيت:http://www.docudesk.com

الحكومة اليونانية منذ ٢٠١٠ كان لها أثر عكسي فانكمش الاقتصاد اليوناني (٢٥%) خلال خمس سنوات، وبات عاجزا عن تسديد ديونه[٩].

١- التجربة اليونانية مع سياسات التقشف .

إن القراءة الاقتصادية لأزمة الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي تكشف بشكل واضح أن هذه الأزمة رغم اختلافها تعد المرادف الأوروبي لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، التي نتجت عن عمليات الإقراض الواسعة لأصحاب الملاءات المالية الضعيفة ومن دون ضمانات، التي نجم عنها امتداد الأزمة المالية لجميع دول العالم خلال عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نرصد في هذا المحور من الدراسة، تجربة اليونان في مجال تدابير التقشف، للاستفادة من تلك الخبرة فيما يتعلق بالحالة المصرية ، ومن دون اغفال الاختلاف الواضحة بين السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كل من مصر واليونان .

٢- الديون السيادية الاوروبية :

بدأت ازمة الديون السيادية الاوربية في نهاية عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠ حينما ارتفع الدين العام في ثلاث دول من منطقة اليورو هي اليونان وايرلندا والبرتغال الى مستويات قياسية من الناتج المحلي الاجمالي وسرعان ما تبين حجم الازمة عندما امتدت تلك الظاهرة الى عدة دول اوربية اخرى مثل ايطاليا واسبانيا. وأن الحكومة الحالية تعاني من عجز في الميزانية بنسبة (١٣،٦%)وديون تبلغ (١١٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدل البطالة في اليونان حيث بلغ (٢١،٨%) صعوبة اقتراض الحكومة من الأسواق بسبب ارتفاع أسعار الفائدة التي يجب أن تدفعها للمقرضين[١٠].

اسباب ازمة الدول الاوربية :

نشأت مشكلة الديون السيادية نتيجة للعوامل الآتية[١١]:

---

(١٩) ازمة الدين السيادي في اليونان الاسباب والحلول ، مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد ١٣، ٢٠١٣، ص٦٠ ، على موقع الانترنيت: phttp://www.incometax.gov.eg/katab1.asp

(٢٠) محمد ابراهيم السقا ، الديون السيادية (قنبلة موقوتة) تهدد الاقتصاد العالمي ،ص٢، على موقع الأنترنت : http:://www.veecos.net.portal/index.php? 2012

(٢١)United Nation, World Economic Situation and Prospects 2012, p 151-١٥٥.

- محاولة الدول انقاذ المؤسسات المالية والوطنية مما ادى الى تحويل الديون الخاصة لدى المؤسسات المالية الى دين عام على الدول .
- برامج التحفيز المالي التي طبقتها دول العالم المختلفة للحيلولة دون انتشار الكساد ومحاولة الخروج منه على نحو سريع.
- تراجع الايرادات العامة للدول نتيجة انخفاض مستويات الدخول وضعف مستويات النشاط الاقتصادي .
- انخفاض معدلات الفائدة في ظل مناخ الازمة وهو ما اغرى الدول المدينة على الافراط في اقتراض ما تحتاجه اليه بمعدلات فائدة متدنية .
- رغبة اليونان المتزايدة لدخول منطقة اليورو.
- الفساد الحكومي الذي انتشر في الدولة .
- ارتفاع اسعار البترول الذي اثر بدوره على زيادة اسعار السلع والخدمات.

ان جذور المشكلة تعود إلى سنوات سابقة حيث كان الأداء الاقتصادي لليونان سيء قبل انضمامها إلى منطقة اليورو فكانت دائماً تعاني من مشكلة المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي والرفاهية لمواطنيها، وأيضاً السيطرة على النفقات العامة والسيطرة على زيادة الديون وبعضويتها في منطقة اليورو شجع هذا الأمر اليونان على المزيد من الاقتراض خاصة من الدول الأوروبية الأخرى وبالتالي أصبح على اليونان ديون عالية جدا بحيث أصبح من الصعب عليها أن تسددها[٢٢].

تعد اليونان اولى الدول الاوروبية التي تعرضت لإرهاصات ازمة الديون السيادية فخلال الفترة منة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ طبقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي ، لوحظ ان الطلب المحلي قد نما بمقدار (٤،٢%) وهو أعلى من معدل نمو منطقة اليورو والذي بلغ (١،٨%) ويرجع السبب في هذا النمو السريع الى لجوء اليونان إلى القروض الخارجية التي عقدتها اليونان من أجل تمويل مشاريعها دون ان تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض.

---

٢٢)عاطف لافي مرزوك، ازمة اليورو ٢٠١١ ،تحليل للسيناريو العالمي واثاره المتوقعة على بلدان الخليج، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد،(ص١٤-١٥)مصدر سابق،على موقع الانترنيت :http://www.docudesk.com

الأمر الذي أدى الى حدوث عجز في حساب ميزانها التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) الذي ارتفع من (٥٫٨%) في عام ٢٠٠٤ الى (١٤٫٤%) عام ٢٠٠٨، كما بلغ العجز في الموازنة العامة للدولة في نفس العام حوالي (٧٫٧%) من الناتج المحلي الاجمالي وما لبثت ان ارتفعت تلك النسبة الى (١٣٫٦%) عام ٢٠١٠، كما بلغ حجم الدين العام في اليونان عام ٢٠٠٨ نحو (١١٢٫٩%) من الناتج المحلي الاجمالي كما بلغ في عام ٢٠١١ الى (١٨مليار) وارتفعت جراء ذلك معدلات الفائدة على الديون المستحقة وارتفع كذلك العجز الائتماني للديون الحكومية (١ دولار) أمريكي.

وتجدر الاشارة ايضا الى ان الازمة المالية العالمية كان لها تداعياتها السلبية على الاقتصاد اليوناني، لاعتماده على القطاع الخدمي والسياحي والتي كانت من القطاعات شديدة التأثر بهذه الازمة وكان لتراجع الحركة السياحية بها أثر أدى إلى انخفاض محسوس في حصيلتها من النقد الأجنبي باعتبار السياحة من اهم القطاعات توليداً للعملات الاجنبية.

جدول (١) بعض مؤشرات اداء الاقتصاد اليوناني (٢٠٠٨-٢٠١١)

البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	٢٣٢،٩٢	٢٣١،٦٤	٢٢٧،٣٣	٢١٥،٠٨
اجمالي الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي (%)	١١٢،٩	١٢٩،٧	١٤٨،٣	١٧٠،٦
اجمالي الدين العام (مليار يورو)	٢٨٤،٠،٢٦	٦٨٢،٠،٢٩	٥١٣،٠،٣٢	٦٥٨٠،٣٥
معدل النمو الاقتصادي (%)	-٠،٢	-٣،١	-٤،٩	-٧,١

Source: Prepared by Researcher, based on Eurostat Statistics Available at: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/eurostat/home/

٣- تداعيات ازمة الديون السيادية اليونانية :

تتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض. ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة علي الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصا منها علي ثقتها لدي المستثمرين الأجانب، وكذلك علي تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض. ولو عجزت

الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية تنشأ هنا أزمة مالية خطيرة وهي أزمة الديون السيادية، كما هو الحال في أزمة الديون السيادية اليونانية

دخلت اليونان كعضو في الاتحاد الأوروبي، بعد تطبيق المعايير المالية والاقتصادية عليها، ولقد تبين في عام ٢٠٠٤، بأن اليونان خفضت قيمة نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية، حيث كانت (٨،٣%) إلى الحد الأقصى المسموح به والبالغ (٣%) وفي عام ٢٠١٠ تم اكتشاف بأن الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك Sachs Goldman وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات، كرسوم مقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدين الحقيقي، وذلك باستعمال أدوات مالية مشتقة معقدة.

بدأت الأزمة اليونانية نتيجة الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧ حيث أن السياحة والنقل البحري يتأثران كثيرا في الأزمات، ونتيجة لذلك بدأ الدين الحكومي يتضخم بسرعة، وفي بداية ٢٠١٠ ،بدأ القلق يزداد تجاه النمو المتزايد للدين الحكومي، وقد طلبت الحكومة اليونانية من صندوق النقد الدولي خطة إنقاذ،وخفضت ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني لليونان ثلاث درجات BBB + ليصبح BB+حيث أصبح العائد على السندات لأجل سنتين (٣،١٥ %) وبهذا انخفضت أيضا الأسواق المالية للأسهم، وفي ٢٠١١ ظهر الدين الحكومي كمسألة خطيرة ومزعجة للحكومة اليونانية وأعقب الازمة عدد من التبعات الاقتصادية غير المحمودة منتصف جوان ٢٠١١ خفضت مؤسسة ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني للحكومة اليونانيةثلاث نقاط من B الى CCC ، مع العلم بأن هذا التصنيف هو من أقل التصنيفات للدول في العالم، وأن اليوناندولة متعثرة لا تستطيع تسديد ديونها ، وحذرت المؤسسة من ان اليونان قد تتخلف مجددا عن سداد ديونها في ظل استمرار مشاكل تطبيق اتفاق حزمة المالي مع الاتحاد الاوربي وصندوق النقد الدولي[٢][٣].

وقد تعرضت العملة الاوربية الموحدة لسلسلة من الانخفاضات المتتالية في أعقاب أزمة الديون وما أثارته من مخاوف ناشئة عن عدم إمكانية التوصل الى حل بشأنها

---

(٢) ازمة الدين السيادي في اليونان الاسباب والحلول ، مصدر سابق ، ص٦٠-٦١ ، على موقع الانترنت:
phttp://www.incometax.gov.eg/katab1.asp

وتراجع الى ادنى مستوى له في مقابل الدولار، فقد تراجع اليورو مقابل الدولار لأدنى مستوياته في شهرين عند مستوى(١،٢٦٥٩) دولار.

بالإضافة الى ذلك فان المخاوف من حدوث ركود عالمي ، قد أدت الى انخفاض اقدام المستثمرين على الدخول في مخاطر جديدة ، مما أثار موجة من الذعر والقلق في الاسواق المالية ، ومن ثم فلم يكن غريباً ان يتقلص معدل نمو الاقتصاد الاوربي الى(١،٨%) عام ٢٠١٢ بعد ان كان قد وصل الى (٢،٤%) عام ٢٠١١.

٤- حلول الأزمة المالية اليونانية :

على هامش أزمة الديون الاوربية طرحت عدة خيارات للخروج بالدولة اليونانية من الأزمة، وفي هذا السياق كانت ثلاثة خيارات رئيسة امام الحكومة اليونانية تتمثل في فرض سياسات تقشفية ، الانسحاب من منطقة اليورو، هيكلة الديون السيادية.

الخيار الاول /فرض سياسات تدابير التقشف :

تناول الخيار الاول فكرة اتخاذ الدول محل الازمة ومن ضمنها اليونان للإجراءات تقشفية، وسيتطلب ذلك اتخاذ اجراءات ناجزة وضرورية، تتمثل في زيادة حجم الضرائب، وخفض الانفاق العام، مع ضرورة توخي الحذر بشأن ما سيتبع تلك الاجراءات من اثار انكماشية على مستويات الطلب الكلي.

الخيار الثاني/ الانسحاب من منطقة اليورو:

طبقاً لاتفاقية ماستريخت، يصعب تنفيذ تلك الفكرة، حتى وان طبقتها احدى الدول، فان التأثيرات المترتبة عليها لن تكون جيدة، فقد لا تتمكن الدولة من الحصول على التسهيلات المتاحة بالمنطقة الاوروبية، بالإضافة الى حرمان الدولة المنسحبة من دعم الدول الاوروبية التي قد تتخذ موقفاً منها بسبب قرار كهذا، لما له من تأثير على انهيار منطقة اليورو، وتأثيره على قيمة العملة الاوروبية الموحدة .

الخيار الثالث/ هيكلة الديون السيادية :

قد يحمل هذا الخيارآثاراً بالغة على مستقبل منطقة اليورو، حيث سيؤدي الى خلل بالأسواق ، واضطراب هائل في النظام المصرفي الاوروبي. ومن الاهمية بمكان التأكيد على ان استقرار البنوك والمصارف الاوروبية يعتمد بصورة كبيرة على الطريقة التي سيتم

اتباعها في التعامل مع الديون السيادية، وعملية اعادة الهيكلة ستؤثر على السوق المصرفي الاوروبي في الفترات القادمة.

كما قد تواجه الدول التي تقوم بإعادة هيكلة ديونها مصاعب شتى في الاقتراض من الدول لان الدول الدائنة غالباً ما تمتنع عن الاقراض لدولة قامت بإعادة هيكلة ديونها مما سيترتب عليه اثر بالغ الخطورة عليها في المستقبل.

التقشف الخيار الاستراتيجي للأزمة المالية اليونانية :

كان الهدف الذي تسعى لتحقيقه اليونان من خلال خطة التقشف هو خفض عجز الميزانية بمقدار ثمانية وعشرين ونصف مليار يورو بحلول عام ٢٠١٥[٤] إن تجربة اليونان تسلط الضوء على حقيقة تتعلق بسياسة الاقتصاد الكلي، وهي أنها كثيراً ما تكون موضع تجاهل، إن العالم ليس خاضعاً لهيمنة أنصار التقشفبل على العكس من ذلك أغلب البلدان وتواجه متاعب في موازنتهاهي السياسة التي اختارتها اليونان ، اذن من بين الخيارات سالفة البيان، أملاً في الحصول على حزمة انقاذ مالية من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي للخروج من مأزقها الاقتصادي الشديد.

كانت بداية اليونان مع الاجراءات التقشفية في عام ٢٠١٠ عندما قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسمياإلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي ليصادق كل من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي على خطة انقاذ مدتها ثلاثة اعوام بقيمة (١١٠ مليارات يورو) و(١٥١ مليار دولار) على ان تلتزم اليونان خلالها بتنفيذ تدابير تقشفية قاسية لخفض ديونها بقيمة (٣٠ مليار يورو) و(٤٣ مليار يورو)، فيما يعرف بحزمة (الانقاذ الاولى) بعد ذلك اقر البرلمان اليوناني قانون الاجراءات التقشفية في عام ٢٠١٢ والتي ستلقى اثينا بموجبه حزمة انقاذ ثانية بقيمة (١٣٠ مليار يورو) من اجل تجنب الافلاس[٥].

فإن المشكلة ليست أن التقشف أخضِع للتجارب وفشل في اليونان. لقد كانت السياسة المالية خارج نطاق السيطرة تماماً وفي احتياج إلى تعديلات كبيرة. ولم يكن

---

(٤)ابراهيم الغبطاني، مصدر سابق ، (ص ١٩– ص٢٠) على موقع الانترنيت http://www.academia.edu

(٥)ازمة الدين السيادي في اليونان الاسباب والحلول ، مصدر سابق ، ص٦٢ ، على موقع الانترنيت :

phttp://www.incometax.gov.eg/katab1.asp

نقص الإنفاق هوالقضية قط. فمنذ العام ١٩٩٨ إلى العام ٢٠٠٧ كان نصيب الفرد السنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي (٣،٨ %) في المتوسط، وهو ثاني أسرع معدل في أوروبا الغربية بعد إيرلندا فقط.

ولكن بحلول العام ٢٠٠٧كانت اليونان تنفق أكثر من(١٤%) من الناتج المحلي الإجمالي زيادة على ما كان تنتجه وهي أكبر فجوة من هذا النوع في أوروبا أكثر من ضعف نظيرتها في إسبانيا، وأعلى بنحو (٥٥%) من الفجوة في أيرلندا. ولكن في إسبانيا وإيرلنداعكست الفجوة طفرة البناء، فعلى نحو مفاجئ اكتسب الناس بفضل الانضمام إلى اليورو القدرة على الوصول إلى قروض رهن عقاري أرخص كثيرا، وعلى عكس ذلك كانت الفجوة في اليونان مالية في الأغلب واستخدمت للاستهلاك وليس الاستثمار.

وفي اطار الحزمة الاولى بدأت الحكومة اليونانية في تنفيذ خطة التقشف ، ففي عام ٢٠١١ اتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية من أجل كبح جماح عجز الميزانية، واستهدفت الإجراءات الحكومية خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب من(١%) إلى (٥،٥%) عبر تجميد رواتب الموظفين الحكوميين وتقليص مكافآت العمل الإضافي وبدلات السفر. كما وافق البرلمان اليوناني على مشروع قانوني يهدف إلى توفير (٨،٤ مليار يورو) على إثر مخاوف من إفلاس الحكومة اليونانية وتخلفها عن السداد، تضمن القانون رفع الضرائب على القيمة المضافة وعلى السيارات المستوردة وعلى المحروقات وخفض رواتب القطاع العام وتقليص المكافآت والبدلات الممنوحة للموظفين الحكوميين.

وتم تخفيض النفقات العامة بنحو(٦،٥ مليار يورو) نتيجة خفض المعاشات، وخصخصة بعض المنشآت العامة مع زيادة الضرائب على الدخل ، وفي عام ٢٠١١ تم خفض الاجور العامة بنسبة(٢٠%) وزيادة الضرائب مرة اخرى والقيام بموجة جديدة من خصخصة المنشآت العامة. وفي عام ٢٠١٢ تم تقليص الحد الادنى للأجور بنسبة (٢٢%) وتسريح (١٥ ألف) موظف حكومي، وترتب على ذلك تصاعد التوتر الاجتماعي والاحتجاجات الشعبية المناهضة لسياسات التقشف، وارتفعت

معدلات البطالة بنسبة (٢١%) خلال ٢٠١١، وانخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٧%) في نهاية عام ٢٠١١.

ومع تطبيق الحزمة الثانية ارتفعت معدلات البطالة مجددا نحو (٢٥،٤%) في عام ٢٠١٢ ، يذكر ان البرلمان اليوناني أقر اجراءات تقشف جديدة بالرغم من اندلاع احتجاجات عنيفة في انحاء اليونان ، وتتضمن هذه الاجراءات زيادات جديدة في الضرائب وخفض قيمة الرواتب التقاعدية وذلك بهدف توفير (١٣،٥ مليار يورو).

حصلت اليونان على أكبر قرض في التاريخ من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢ بلغ (١٠٧ مليارات يورو) وبتخفيف كبير في تواريخ الدفع، لكن مقابل ذلك فرض الطرفان شروطا قاسية للتقيد بها معتقدين أن اليونان قادرة على تحقيق نسب نمو معقولة موازاة مع التقشف.

رفع سن التقاعد وفرض ضرائب أكثر على العاملين في القطاعات الحكومية، تقليص الخدمات الصحية، اقتطاعات من جميع الميزانيات الحكومية لم تكن كافية لإنقاذ مالية الدول، بل أتت بأثر عكسي حيث وصلت نسبة البطالة إلى معدل قياسي بلغ (٢٥%).

ان الاثار الاقتصادية المتوقعة من جراء سياسات التقشف والتي ترتبط بتقليص عجز الموازنة العامة وخفض الدين العام الذي بلغ مستويات مرتفعة تعدت حاجز الـ(١٠٠%) من الناتج المحلي الاجمالي في اليونان، تجابه بأثار سلبية انكماشية على متغيرات الاقتصاد الكلي الا انه يمكن التخفيف نسبياً من تلك الاثار الانكماشية في ظل اتباع ضوابط سياسات الضبط المالي التي وضعها صندوق النقد الدولي .فاليونان ملزمة بدفع دفعة جديدة للبنك المركزي الأوربي في تبلغ (٣،٥ مليار يورو) وفي حال عجزه عن دفعها فسيتم إعلان اليونان كبلد مفلس، وسيتم إلغاء الدين الائتماني العاجل البالغ (٨٥ مليار يورو) الذي يعد الضمانة المالية الوحيدة للحكومة اليونانيةِ .

إن التوقف المفاجئ مؤلم دوما ولكن السبيل إلى ذلك يتلخص في خفض الإنفاق من دون خفض الناتج، اي ما لم تعززاليونان صادراتها، فإن خفض الإنفاق سوف يضخم خسارة الناتج على النحو نفسه الذي عملت به المضاعفات الكينزية على تضخيم

مكاسب الناتج من الاقتراض. المشكلة هي أن اليونان تنتج أقل القليل مما يريد العالم استهلاكه. ذلك أن صادراتها من السلع تشمل في الأساس الفواكه، وزيت الزيتون، والقطن الخام، والتبغ، وبعض المنتجات البترولية المكررة.

لم تحظ اليونان قط بالبنية الإنتاجية التي تسمح لها بأن تكون غنية فكان دخلها متضخماً بِفعل كميات هائلة من الأموال المقترضة التي لم تستخدم لرفع قدرتها الإنتاجية، فإن الفجوة بين دخل اليونان والمحتوى المعرفي في صادراتها كانت في العام ٢٠٠٨ هي الأكبر بين عينة من ١٢٨ دولة.وخلاصة القول هي أن اليونان تحتاج إلى تطوير قدراتها الإنتاجية إذا كانت راغبة في النمو، والواقع أن المجموعة غير المركزة من الإصلاحات البنيوية التي وصفها اتفاق التمويل الحالي لن تفعل ذلك. وبدلاً من هذا، يتعين على اليونان أن تركز على السياسات الناشطة التي تجتذب الشركات المنافسة عالميا[٢].

٣- مصر بين التقشف والترشيد .....الخلاصة التقشفية .

من خلال المقارنة الاولية بين الحالتين المصرية اليونانية ، تشير المعطيات المصرية، ان الموقف المصري يبدو اكثر اماناً من نظيره اليوناني. حيث ان اجمالي الدين العام الداخلي والخارجي في مصر لم يتعد حاجز الـ(١٠٠%) من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة بالحالة اليونانية التي بلغ فيها الدين العام نحو (١٧٠%) من الناتج المحلي الاجمالي . كما يتبين في الحالة المصرية ان الحكومة تسعى نحو تطبيق تدابير تقشفية الى جانب اجراءات احترازية حتى لا يستفحل الدين العام المصري الناتج عن العجز المزمن في الموازنة العامة، ان الكثير من المحللين يرون ان مؤشرات الدين العام المصري لا زالت عند الحدود الآمنة، ومن ثم فلا حاجة الى تطبيق الحكومة اجراءات تقشفية، ويرى المحللون ان الافضل والانسب للحالة المصرية هو اتباع نهج ترشيد الانفاق العام وهو اشمل واعم من نهج التقشف، الذي من شأنه ان يكون له اثار انكماشية نتيجة تقليص الانفاق الحكومي سواء الاستهلاكي او الاستثماري مما سيعمل على خفض معدل النمو الاقتصادي المتراجع اساساً.

---

(٢) ابراهيم الغبطاني، مصدر سابق ، (ص ٢٠) على موقع الانترنيت http://www.academia.edu

ان نهج ترشيد الانفاق هو الانسب للحالة المصرية ولكن على المدى الطويل، اما على المدى القصير فان الاجراءات التقشف تبقى احترازية وضرورية لما تضمنه من عدم ارتفاع الدين العام الى مستويات قياسية، ولكن من الضروري ان يصاحب تلك التدابير التقشفية دعم سياسات النمو واصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، مع اصلاح خلل الموازنة العامة سواء على مستوى الاعداد او التنفيذ او الرقابة، اي يجب ان يكون شاملا ومستمرا والانتقال نحو موازنة البرامج والاداء في اطار ذلك لتحقيق كفاءة وفاعلية الموازنة المصرية.

ومن الجدير بالذكر ان تدابير الحد من النفقات العامة يجب ان تكون واقعية وكافية لتحقيق الاستقرار المنشود ، كما يجب ان تتوافق مع الابعاد الاقتصادية والسياسية الاجتماعية، ويمكن اتباع عدة انواع من التدابير لإصلاح الانفاق العام لاحتواء الوضع المالي المتدهور للمالية العامة، ولكن الامر يتطلب اعادة النظر ايضا في السياسات الحكومية الاساسية كالسياسة النقدية ، وغالبا فان الاصلاح الشامل للسياسات الهيكلية للإنفاق الحكومي لا تتم الا في اطار متوسط الاجل[٧].

ان تدابير التقشف ليست مجرد قرارات اقتصادية لإنقاذ عجز الموازنة العامة، وانما هي قرارات ذات بعد اجتماعي بشكل كبير، خاصة اذا تعلقت بتخفيض الانفاق الاجتماعي للحكومة على مواطنيها، مع ضرورة اتباع سياسات اكثر شمولا واستمرارية، تتعلق بإصلاح اختلالات سياسات المالية العامة، الامر الذي يؤدي الى حل ناجع وليس مؤقتا لازمة عجز الموازنة التي يعاني منها الاقتصاد المصري منذ فترة ، كذلك السعي نحو تهيئة المناخ الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي لتطبيق مفهوم ترشيد الانفاق العام في الاجل المتوسط والطويل لأنه اكثر شمولا ونجاحه في حل الازمة من برامج التقشف، على ان يرتبط ذلك بحسن ادارة المال العام من خلال الاعداد الجيد للموازنة العامة وتنفيذها والرقابة عليها[٨].

---

(٢) ابراهيم الغبطاني، مصدر سابق ، (ص ٢٠– ص٢١) على موقع الانترنيت http://www.academia.edu

(٢)التقشف تاريخ فكرة خطيرة ،تأليف مارك بليت ،ترجمة عبد الرحمن أياس، مصدرسابق ، (ص٢٧).

المبحث الثالث: سبل تطبيق سياسة التقشف في العراق

اولاً : التقشف في اقتصاد العراق بعد عام ٢٠١٤:

كيف وصل حال العراق الى اقتصاد منهك :

لاشك إن السياسات الخاطئة السابقة ولغاية الوقت الحالي أدت الى تخلف جميع القطاعات بما فيها قطاع النفط والذي تعتمد عليه الدولة وبشكل كبير في الحصول على العملة الاجنبية (تشكل الايرادات النفطية النسبة الأكبر من مجموع الايرادات الحكومية والتي تزيد عن ٩٣% من مجموع الايرادات) الذي كان من المفترض إن تكون حقوله النفطية من أفضل الحقول بين الدول المنتجة للنفط وبالشكل الذي يتناسب مع ما يمتلكه من احتياطي نفطي وفير يأتي بالمرتبة الثانية بعد السعودية، إذ مازال هذا القطاع يفتقر الى سياسة نفطية متكاملة قادرة على بنائه لقد أصبحت عملية تهريب النفط الخام، واحدة من أهم المخاطر التي تهدد الاقتصاد العراقي، إذ إن مقدار الخسائر التي يتحملها البلد نتيجة إعمال التهريب تقدر ما بين (٥-١٠%) من العائدات.الا إن الواقع العراقي الذي ارتهن بالنفط الذي شكل محور الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بلد اثر فيه النفط بأكثر مما لم يؤثر في بلد مثله.

يترتب على استقلال قطاع النفط عن باقي قطاعات الاقتصاد الوطني فرض تكاليف فرصة بديلة كبيرة يتحملها الاقتصاد العراقي. مع ذلك فان هناك إمكانيات تنمية هائلة وغير مستغلة في قطاع النفط الذي يمكن أن يساعد في تنمية الاقتصاد، وخلق وفورات الحجم والتعاون مع بقية قطاعات الاقتصاد، والمساعدة في تنويع الصادرات بعيداً عن أحادية الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام، وإيجاد فرص وحوافز للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للعمل والاستثمار داخل البلد، وامتصاص البطالة، واجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيا المتطورة، وفتح أسواق جديدة للصادرات غير النفطية وتوفير شراكات استراتيجية مع بلدان العالم.

إن تنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على النفط ليس ممكناً من ناحية واقعية في المستقبل القريب إلا انه ينبغي أن يكون ذلك أحد المبادئ الأساسية في التوجه المستقبلي للحكومة، في إطار استراتيجية التنمية المنشودة. لان هذا التنويع يعد مفتاحا

لحل الكثير من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد، وفي مقدمتها مشكلة البطالة والأمن الغذائي. لان زيادة الاهتمام بالزراعة والصناعة تحقق أهدافا مهمة ليس على صعيد استيعاب العاطلين عن العمل، بل لأنهما يسهمان في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري بالذات وتقليل الاعتماد على الخارج وبالتالي تعديل التشوه في هيكل الناتج المحلي الاجمالي وعدم التوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني.[٢]

ان العراق كدولة نفطية لا يشبه الدول النامية الأخرى، رغم تماثل الكثير من الخصائص. لأنه كدولة ريعية قد اكتسب خصائص وسمات فريدة بفعل تدفق عائدات النفط التي تبدو قادرة على تغيير خصائص مؤسسات الدولة وبالتالي خصائص الدولة وطبيعة علاقتها بالمجتمع والاقتصاد. وإذا ما كانت المرحلة الحالية تشكل مفصلا تاريخيا مهما، بفعل عمليات بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد على أسس جديدة فإنها تأتي في إطار مرحلة مهمة من تطور نمط التنمية الريعية التي تتسم بالعودة الى مرحلة عائدات النفط المرتفعة.

ان الأزمة التي يواجها الاقتصاد العراقي الآن تتعلق في الأساس بانخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد النفطية وزيادة الإنفاق العسكري.

ان انخفاض أسعار النفط نتيجة عوامل مختلفة ستدفع العراق الى استنفاذ احتياطياته بصورة سريعة تحت ضغط الحاجة المتزايدة للموارد المالية لتمويل الإنفاق العام. وان السعر المنخفض الذي أعدته ادارة معلومات الطاقة فان العراق سيسعى الى زيادة إنتاجه من النفط الخام من حدود (٢,١) مليون برميل عام (٢٠١٠) الى (٤) ملايين برميل عام (٢٠٢٠) ثم الى (٥) ملايين برميل عام (٢٠٣٠). وقد يرى بعضهم استحالة النهوض بالقطاع النفطي في ظل غياب الأمن والاستقرار واستمرار عمليات التخريب التي تستهدف المنشاة النفطية وتهدد الإنتاج النفطي وتمهد لاحتمال حدوث أعمال تخريب كبيرة تلحق بالقطاع أضرارا كبيرة.[٣]

---

(٢) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،مصدر سابق ، ص٣٢٩ .

(٣) فاتح بيرول لاستثمار نفط الخليج العربي ، الاتجاهات والقضايا في نفط الخليج بعد الحرب على العراق ، استراتيجيات وسياسات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٦،(ص٨٤).

- إن الحاجة الشديدة للموارد في ظل انخفاض أسعار النفط ستدفع العراق الى زيادة إنتاج الحقول النفطية في المناطق الأكثر استقرارا في الجنوب، والاعتماد بصورة أكبر على تصدير النفط الخام من خلال الخليج، وكذلك البحث عن منافذ تصديرية جديدة الأمر الذي سيعني فرض تكاليف إضافية.
- لقد تسببت حالة عدم الاستقرار في الجانب الأمني في العراق بسبب ما يسوده من موجات عنف داخلي وتفجيرات الى تعثر جهود التنمية الداخلية مما أثر على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما سوف يؤثر في معدلات الفقر في العراق.
- إنتأثير الوضع الأمني المتدهور سبب خسارة البلد على جزء من الايرادات النفطية بل زاد من تكاليف وإعادة تأهيل البنية التحتية القديمة وبالتالي إعاقة تطوير هذا القطاع كما أثرت هذه الإعمال وبشكل كبير في توليد الطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب، إذ تعتمد محطات الطاقة الكهربائية ومحطات توزيع المياه على الوقود الحراري في عملية توليد الكهرباء ومن ثم زيادة معاناة المواطنين، وتؤدي حالة عدم الاستقرار الناتج عن الإعمال المسلحة وغيرها الى هدر المال العام وبالتالي ازدياد العجز في الميزان التجاري للبلد في الوقت الذي يكون البلد فيه بأمس الحاجة الى هذه الأموال في تمويل عملية إعادةالأعمار.

ثانياً : سبل تطبيق سياسةالتقشف في العراق:

عندما تلجأ اي دولة الى سياسية التقشف اذن هناك قضية طارئة وإنعاش الاقتصاد يأتي بعد ان يكون هناك جانب امني مستقر والتوجه الى الجوانب الاقتصادية ويتجه العراق نحو اعلان التقشف رسميا وتقليص النفقات. نستعرض فيما يلي مجموعة من الحلول المقترحة المتمثلة في مجموعة من السياسات للسيطرة على العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة:

العمل على إصلاح نظام الرواتب والأجور الحكومية: من خلال إعادة تحديد وهيكلة الأجور الحكومية بما يتناسب مع كل وظيفة وإتباع نظام التعاقدات السنوية. أي أن مشكلة ترشيد الإنفاق العام تتخلص في كيفية الحصول على أفضل الخدمات بنفس القدر من الإنفاق العام أو الحصول على نفس القدر من الخدمات بنسبة أقل من الإنفاق.( ) ١

(٣)جورج جونسون، لعنة النفط: الاقتصاد السياسي للاستبداد، في: النفط والاستبداد، مصدر سابق، (ص ٦٤ ص ٦٥ ٣).

١- سياسة ترشيد الإنفاق العام : تحديد حد أقصى لحجم الإنفاق العام، وذلك بهدف الحد من التزايد المستمر في هذا الإنفاق سنوياً بوضع مجموعة من الضوابط المالية والرقابية التي يمكن من خلالها تجنب إهدار المال العام.

٢- ترشيد الدعم المقدم من الحكومة: ويعتبر الدعم أداة هامة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء وبالتالي فإنه يتعين على الحكومة العمل على وصول الدعم لمستحقيه وذلك من خلال إتباع العديد من الوسائل كأنت قوم مثلا بتحديد حجم الدعم المقدم، تحديد حجم الاستهلاك الذي يستحق الدعم ثم يرفع الدعم بعد هذا الحجم من الاستهلاك، أي أن يتحمل المستهلك التكلفة بدون دعم لما يفوق هذا الحجم من الاستهلاك.

٣- ترشيد نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية: بحيث تمنح هذه المميزات للمشروعات والصناعات الاستراتيجية ويتم تنفيذها بالنسبة للمشروعات الأخرى.

٤- سياسة تعظيم الإيرادات : تتباين سياسات مواجهة عجز الموازنة من دولة لأخرى ففي حين تعمل كثير من الدول على تخفيض الإنفاق العام بدون زيادة الإيرادات العامة للحفاظ على مستوى معين من الاستثمار الخاص ودون التأثير على أداء النشاط الاقتصادي تلجأ دول أخرى إلى تعظيم حجم الإيرادات وقد تلجا دول ثالثة إلى إتباع كلا الاتجاهين وفيما يلي تعرض أهم السياسات الخاصة بتعظيم الإيرادات:

أ- إصلاح النظام الضريبي والكمركي : حيث تعتبر الضرائب والجمارك هي المصدر الرئيسي للإيرادات وبالتالي فإن تعظيم الإيرادات يكون من خلال: تعديلات معدلات الضريبة، حيث أن تعديل معدل الضرائب يؤدى إلى رفع الحصيلة الضريبية وهناك رأى يؤكد أن خفض معدل الضرائب لا يعد السبب الوحيد في انخفاض الحصيلة الضريبية حيث أن رفع معدل الضرائب أعلى من الحد الأمثل أيضا يؤدى إلى خفض الحصيلة الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي، وبالتالي فأن خفض معدل الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الحيوية والرئيسية مثل الشركات التجارية والعقارية يؤدى إلى رفع حركة النشاط الاقتصادي وفى المقابل يفترض أن يتم تعويض هذا الانخفاض في معدل الضرائب برفعه على السلع الكمالية.

ب–العمل على توسيع القاعدة الضريبية، من خلال زيادة حجم الشريحة الخاضعة لقانون الضرائب الجديد.

ج –إجراء تعديلات على هيكل التعريفة الكمركية، من خلال تخفيضها على السلع الغذائية والمستلزمات الصناعية والوقود وأدوية الأطفال وغيرها من السلع ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، والعمل على زيادة الوعي الضريبي لدى الأفراد.

د – إعادة هيكلة الاقتصاد القومي واختلالات الموازنة العامة للدولة : حيث تتأثر الإيرادات والنفقات العامة للدولة بوجود أي نوع من أنواع الاختلالات الهيكلية سواء في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في هيكل الموازنة العامة للدولة ومن أهم السياسات المستخدمة في علاج مثل هذه الاختلالات مايلي : ( )[٢]

- سياسة رفع كفاءة المؤسسات الحكومية: وذلكعن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية التي تقوم بتقديم الخدمات العامة للمواطنين وذلك من خلال دمج وتطوير هياكلها وتخفيض عدد المكاتب والأجهزة داخل هذه المؤسسات ويلاحظ أنه مع تدنى مستوى الخدمات الحكومية المقدمة تنخفض الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم المفترض ألاتتعارض إجراءات وسياسات علاج العجز مع اعتبارات الدفع المستمر لعجلات التنمية.
- أن أهمّ المصاعب التي تواجه الاقتصاد العراقي تكمن في اعتماده بشكل أحادي على عائدات النفط فقط. ويتم استغلال ثمانين بالمائة من إيرادات النفط لدفع رواتب وأجور الموظفين في القطاع الحكومي، بما ذلك الجيش والشرطة. في حين يتم استغلال(٢٠ %) فقط من عائدات النفط للتنمية الاقتصادية في البلد ، وان هناك عجزا كبيرا في موازنة العراق على اعتبار ان العراق يعتمد في الاساس على النفط وهناك تذبذب في اسعاره. لذا فان على الحكومة ان تركز علىما يلي:

([٣])فاهان زانويان، تخطيط سياسات الطاقة للمستقبل: الخيارات الاستراتيجية لصناع قرارات الطاقة في منطقة الخليج العربي، في: نفط الخليج بعد الحرب على العراق: استراتيجيات وسياسات، ، (ص٣٤٧– ص٣٤٨).

- اتباع وزارة النفط سياسة تقشفيةمن خلال تقليصها الكثير من الاتفاقات غير الضرورية في عمل شركاتهامع التركيز على المشاريع المهمة. لترشيد الانفاق جراء الازمة المالية التي تمر بها البلد.
- استثمار جميع الموارد والتقشف في الفوائض اذ ان الحكومة تعتمد اعتماد شبه كلّي على عائدات النفط.

٦- لمعالجة العجز يجب ان تدرس الجهات المتخصصة كل بنود الموازنة في جانب الإنفاق وأي من هذه البنود يمكن تأجيلهوعليه فان جزءا من الأفكار التخطيطية هي تحديد نسبة العجز، الأمر الذي يتوقف بدوره على فرضية تطور أسعار النفط وتطور الإنفاق وإمكانية تمويل العجز.

٧- ان أي عملية تكيف يجب ألا تكون على حساب القطاعات المضية إلى النمو، وهذا يعني ان الموازنة الاستثمارية يجب ان تحتفظ بأولوياتها جهد الإمكان. وان التكيف يجب ألا تكون له آثار اجتماعية، أي ان لا يكون على حساب محاربة الفقر. وفي الظروف التي يعيشها العراق الآن فان الإنفاق العسكري يجب ان يكتسب أهمية كبيرة بالرغم من انه يجب ان يتم بكفاءة.

٨- علينا ان نعيش مع حالة انخفاض الموارد على ان لا يؤدي إلى انخفاض النمو ان زيادة نسب تنفيذ الموازنة ورفع كفاءته سوف يعوض انخفاض الموارد النفطية فإن على الحكومة ان تشدد على قضية الإنتاجية انتنويع الاقتصاد ماليا وإنتاجيا امر ضروري. فاقتصاد العراق لا يستطيع ان يستمر بالاستهلاك والتنمية معتمدا على النفط الخام فقط وهو أمر سيستمر لمدة طويلة بلاشك، لذلك لا يمكننا ان نتصور تطور القطاع الإنتاجي (خارج القطاع النفطي) بدون قطاع مالي متطور.

٩- إخضاع موازنات المؤسسات والإدارات الحكومية لرقابة مالية فاعلة من جانب أجهزة الدولة المختلفة.

١٠-العمل على ترشيد الاستخدامات الحكومية غير الضرورية والتي تتمثل أهمها في استخدام المستلزمات السلعية (السيارات والكهرباء والبنزين والمباني الفاخرة)[٣].

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١- يختلف مفهوم التقشف عن مفهوم ترشيد الانفاق العام ، ويعرف بانه العمل على زيادة فعالية الانفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الحكومة على تمويل ومواجهة التزاماتها الداخلية والخارجية مع القضاء على مصادر التبديد والاسراف الى ادنى حد ممكن .

٢- التقشف برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي يستهدف الحد من الاسراف في زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية ، وتشجيع الادخار والعمل على مضاعفة الانتاج، علاجاً لازمة اقتصادية تمر بها البلاد .

٣- تدخل سياسات التقشف في صلب اهتمام صندوق النقد الدولي ، وتقوم فلسفة الصندوق على ان خطط التقشف والضبط المالي ينبغي ان تركز على الاصلاحات الهيكلية المتواصلة بدلاً من التدابير المؤقتة او قصيرة الاجل حتى توتي ثمارها .

٤- شهد العقد الاول من الالفية الجديدة زيادة مطردة في معدلات عجز الموازنة في مصر ، حيث قفز العجز الكلي للموازنة العامة من (٢٢،١) مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى (١٧٠،٨) مليار جنيه في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ اي انها ارتفعت بمقدار (٦٧٢،٨ %) ، ولم تستطع الايرادات ان تخفض من الانفاق العام المتزايد الناتج عن ارتفاع مخصصات القطاعات المختلفة سواء التعليم او الصحة ....الخ ، وهو ما انعكس في النهاية على تزايد الاعتمادية على الاقتراض لسد هذا العجز من خلال زيادة معدلات الاقتراض الداخلي والخارجي.

---

(٣)حسن لطيف كاظم ، النفط والسياسة النفطية في العراق في النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، مركز العراق للدراسات، (دون مكان نشر)،٢٠٠٧،(ص١٢).

٥- ان تدابير التقشف تعتبر مزيجاً من اجراءات تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب ، والتي يجب ان تأتي في اطارها سياسة التقشف المراد تطبيقها او انتهاج تدابيرها وتخضع كل دولة لظروف سياسية اجتماعية مختلفة عن الاخرى.

٦- ان اصلاحات المالية العامة المصرية حجر الزاوية للبرنامج الاصلاحي الذي وضعته الحكومة المصرية ، والذي يهدف الى خفض الهدر في الانفاق من خلال اصلاح دعم الطاقة واستهداف الدعم للفئات المستضعفة ، مع رفع الايرادات المحلية من خلال اصلاح النظام الضريبي، عن طريق رفع ضريبة الدخل ، وتوسع قاعدة الضرائب العامة على المبيعات بحيث تصبح ضريبة شاملة للقيمة المضافة ، علماً بان تلك الايرادات المتوقع تحقيقها سيعاد استخدامها في تعزيز الانفاق الاجتماعي والاستثمار في البنية التحتية، وثمة ثلاث محاور رئيسة لتطبيق تدابير التقشف في الحالة المصرية ، تشمل تعظيم حصيلة الضرائب ، واعادة النظر في دعم الوقود ، وتحرير اسعار خدمات المرافق .

٧- يقصد بأزمة الديون السيادية فشل الحكومة في ان تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الاجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي، وتتمثل اسباب الازمة في العجز المالي الكبير لدى هذه الدول وعد مقدرتها على تسديد ديونها الكبيرة لدى المصارف الأوروبية وغيرها، مما ترتب عليها أتخاذ عدد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها اليونان سياسات الضبط المالي واجراءات تقشفية وتخفيضات للإنفاق.

٨- تعد أزمة اليونان المالية من أكبر تحديات النظام العالمي الجديد وأيضا أكبر تحد للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه فقد أدت الأزمة المالية العالمية لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ إلى ركود اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، كما فاقمت الأزمة التي شهدت زيادة في عجز الموازنة وارتفاع في نسبة البطالة ومع استمرار الضعف الاقتصادي وزيادة الإنفاق في وقت انخفضت فيه أسعار الفائدة، مما يعني ارتباط أزمة اليونان بشكل وثيق بالأزمة المالية العالمية .

٩- وفي اطار الحزمة الاولى بدأت الحكومة اليونانية في تنفيذ خطة التقشف ، ففي عام ٢٠١١ اتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية من أجل كبح جماح عجز الميزانية، واستهدفت الإجراءات خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب من (١%) إلى (٥،٥%) عبر تجميد رواتب الموظفين الحكوميين وتقليص مكافآت العمل الإضافي وبدلات السفر. وموافقة البرلمان اليوناني على مشروع قانوني يهدف إلى توفير (٨،٤) مليار يورو على إثر مخاوف من إفلاس الحكومة اليونانية وتخلفها عن السداد، المتضمن رفع الضرائب على القيمة المضافة وعلى السيارات المستوردة وعلى المحروقات وخفض رواتب القطاع العام وتقليص المكافآتوالبدلات الممنوحة للموظفين الحكوميين.

١٠- مع تطبيق الحزمة الثانية ارتفعت معدلات البطالة مجددا نحو (٢٥،٤%) في عام ٢٠١٢ ، اذ ان البرلمان اليوناني اقر اجراءات تقشف جديدة بالرغم من اندلا ع احتجاجات عنيفة في انحاء اليونان ، تضمنت الاجراءات زيادات جديدة في الضرائب وخفض قيمة الرواتب التقاعدية وذلك بهدف توفير (١٣،٥) مليار يورو .

١١- على الرغم من تبني اليونان لمخطط التقشف، إلا أنه المتتمكن من الوصول إلى تقليص العجز في الميزانية، مما بعث الشك في أوساط المستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني، وأدى إلى حدوث ارتفاع آخر في علاوة التأمين، وتخفيض التصنيف الائتماني لليونان، وعلى إثر ذلك تخطت الديون اليونانية صنف الاستثمار إلى ديون مضاربة، مما زاد في تعقيد مهمة البنك المركزي الأوروبي في مساعدة اليونان .

١٢- إن العراق كدولة نفطية لا يشبه الدول النامية الأخرى، رغم تماثل الكثير من الخصائص. لأنه كدولة ريعية قد اكتسب خصائص وسمات فريدة بفعل تدفق عائدات النفط التي تبدو قادرة على تغيير خصائص مؤسسات الدولة وبالتالي خصائص الدولة وطبيعة علاقتها بالمجتمع والاقتصاد. وتشكل مفصلا تاريخيا مهما بفعل عمليات بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد على أسس جديدة فإنها تأتي

في إطار مرحلة مهمة من تطور نمط التنمية الريعية التي تتسم بالعودة الى مرحلة عائدات النفط المرتفعة.

التوصيات :

١- يستحسن تضافر الجهود عند تنفيد السياسات الاقتصادية المتمثلة بالسياسات المالية والنقدية والتجارية بما يخدم الاقتصاد عبر التنسيق بين الحكومات والبنوك المركزية والقطاعات الانتاجية .

٢- يجب الاهتمام اكثر بقطاعات الاقتصاد الحقيقي والذي يخلق ويضيف قيماً حقيقية تزيد من القدرة الانتاجية وتوسع قاعدتها وتحد من مشكلة البطالة وتوفر دخولا جديدة.

٣- فرض قيود واجراءات مشددة لعمل الاسواق المالية عبر الزام المتعاملين بعدم المضاربة والمقامرة وتفاديها وتخفيف العمل بأدوات التوريق والهندسة المالية.

٤- دعم طاقة الدولة الضريبية عن طريق وصول الضريبة إلى شتى أنواع الدخل والمجالات الممكنة من خلال زيادة الضرائب المباشرة مثل (الضرائب العقارية والضرائب على أرباح رؤوس الأموال والضرائب على الدخل وعن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة التي تتسم بالتنوع).

٥- تكثيف الجهود من اجل إعادة الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد.

٦- دعم كفاءة جهاز التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي وإلغاء الإعفاءات والامتيازات الضريبية والقضاء على الرشوة والفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة ووضع حد للتهريب الشائع في البلد.

٧- ترشيد الإنفاق العام من خلال الضغط على الاستهلاك الحكومي غير الضروري مثل (الأبنية الحكومية الفاخرة – السيارات).

٨- عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لأنه يزيد من حدة أزمة الديون في العراق، ومن المستبعد ان يتمكن العراق من استقطاب موارد مالية خارجية كبيرة وهو في حالة حرب ويعيش حالة من عدم الاستقرار.

٩- رسم استراتيجية شاملة للتنمية في العراق تأخذ بالحسبان تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات العامة ومكون رئيس للدخل القومي، فتقلل من مخاطر الاعتماد على النفط، بإطلاق تنمية حقيقية شاملة تهتم بتحسين أوضاع الناس وتزيد من رفاهيتهم الاقتصادية.

١٠-القضية الأساس هي سد العجز في الأمد القصير، الذي يتطلب ان توفرالحكومة المال من مصادر داخلية أو خارجية، وهذه قضية مالية، أما العجز في الأمد الطويل فهو قضية هيكلية ، وأنه قضية تنموية قبل ان تكون قضية مالية. ان القائمين على تصميم الموازنة يجب ان يدرسوا أولا طبيعة العجز وهل يمكن معالجته في الأمد القصير، وبالتالي فهل هو هيكلي يتطلب تغيير الأولويات في الاقتصاد ام هو قضية تمويلية فقط؟ ان العجز يدخل ضمن دراسات ميزان المدفوعات وتمويله ولكنه يدخل ضمن الدراسات التنموية اذا اتسم بأمده الطويل وبطبيعة هيكلية.

١١- يقع تسخير الثروة النفطية العراقية الهائلة لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة في مقدمة الأوليات الحاضرة والمستقبلية، وان هناك إمكانيات تنمية هائلة وغير مستغلة في قطاع النفط الذي يمكن أن يساعد في تنمية الاقتصاد، وخلق وفورات الحجم والتعاون مع بقية قطاعات الاقتصاد، وتنويع الصادرات بعيداً عن أحادية الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام،

١٢-ان أحد المبادئ الأساسية في التوجه المستقبلي للحكومة، في إطار استراتيجية التنمية المنشودة تنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على النفط الذي يعد مفتاحا لحل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد، وفي مقدمتها مشكلة البطالة والأمن الغذائي، لان زيادة الاهتمام بالزراعة والصناعة تحقق أهدافا مهمة ليس على صعيد استيعاب العاطلين عن العمل، بل لأنهما يسهمان في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري بالذات وتقليل الاعتماد على الخارج وبالتالي تعديل التشوه في هيكل الناتج المحلي الاجمالي وعدم التوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

المستخلص

لقد أثرت الأزمة المالية على المستوى العالمي والعربي في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها الدول العربية والاوروبية وبالخصوص مصر التي كانت موضوع الدراسة واليونان باعتبارها نواة الازمة في اوروبا ، والتوجه الحكومي نحو تطبيق تدابير التقشف .

ان لأزمة عجز الموازنة التي يعاني منها الاقتصاد المصري منذ فترة وفي سياق البحث عن افضل البدائل الممكنة لمعالجة العجز المزمن في موازنة الدولة المصرية وما يستتبعه من تزايد الديون واللجوء الى مزيد من الاقتراض مع محاولات الحكومة لانتهاج سياسات التقشف واثرها على متغيرات الاقتصاد المصري كخيار تراه ناجعا لحل تلك المعضلة ، ثم تنتقل الدراسة بعد ذلك الى تحليل أزمة الدين الحكومي اليوناني الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد اليوناني في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بعد أن تفجرت الأزمة المالية العالمية في أمريكا رأس الرأسمالية وشملت أوروبا وباقي العالم الذي يخضع للنظام الرأسمالي ، لذا تسعى هذه الدراسة لتقديم قراءة تحليلية واقع تطور عجز الموازنة العامة والدين العام في مصر وتحليل أزمة الدين الحكومي اليوناني الازمة المالية مع ايضاح الضوابط التي وضعها صندوق النقد الدولي للتغلب على الاثر العكسي المتوقع لتلك السياسات.

وعليه فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث استعرض المبحث الأول منه سياسات التقشف المفهوم والاجراءات والضوابط ، وتناول المبحث الثاني منه سياسة التقشف تجربة مصر واليونان ، أما المبحث الثالث فقد تناول سبل تطبيق سياسة التقشف في العراق .

Abstract

The financial crisis affected the whole activities political, economic, or social ones; globally or even Arabian countries. Egypt here is the main subject of this study, and in addition Greece considered as the core of crisis in Europe, and how the government directed towards applying the austerity.

Egypt from a period of time suffered from the budget deficit and how to find such alternatives to treat the chronic crisis in Egyptian economy, and how could this situation leads to more loans; mean while the government policy to adopt the austerity, then how could these policies affect the changes of Egyptian economy.

Then, this study will transfer to analysis the Greek financial crisis that happened in April, 2010, directly after the Global crisis in America, Europe and other countries that conquered under the umbrella of capital system.

Thus, this study seeks to submit an analytical review of the crisis development and the public debt in Egypt, and analyzing the Greek crisis, in addition to clarify some limitations of International Monetary Fund to overcome the unexpected policies.

Accordingly, this research is divided into three topics first one review the austerity policies as a concept and procedures, and the second one talked about the both experiences of Egypt and Greece; while the third one was talked about the methods of implementing the austerity policy in Iraq.